مجلة العلوم العربية

مجلة علمية فصلية محكمة

العدد التاسع والخمسون

ربيع الآخر ١٤٤٢هـ

عمادة البحث العلمي
Deanship of Academic Research

www.imamu.edu.sa
e-mail : arabicjournal@imamu.edu.sa

رقم الإيداع :٣٥٦٣ / ١٤٢٩ بتاريخ ١٩ / ٠٦ / ١٤٢٩هـ
الرقم الدولي المعياري (ردمد) ٤١٩٨ ـ ١٦٥٨

بسم الله الرحمن الرحيم

دلالة الفعل كاد وحال خبرها بين النحاة والمفسرين

د. صلاح بن عبدالله ين عبدالعزيز بوجليع
قسم اللغة العربية
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالأحساء

دلالة الفعل كاد وحال خبرها بين النحاة والمفسرين

د. صلاح بن عبدالله ين عبدالعزيز بوجليع
قسم اللغة العربية – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالأحساء

تاريخ تقديم البحث: ٨/ ٦/ ١٤٤١ هـ		تاريخ قبول البحث: ١٠/ ٢/ ١٤٤٢ هـ

ملخص الدراسة:

يتحدث البحث عن قضية دلالية تختص بالفعل "كاد " وحال خبرها بين النحاة والمفسرين.

ويهدف البحث إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

ما أقوال النّحاة في هذه المسألة؟ وما محل النزاع بينهم؟ وهل يتفق المفسرون مع النحاة فيما اختلفوا فيه؟ وهل يتفق المفسرون مع النحاة فيما اتفقوا عليه؟ وهل هناك معانٍ أخر لدلالة "كاد" عند المفسرين؟ وهل النّحاة متأثرون بالتفسير القرآني أم التفسير القرآني متأثر بأقوال النحاة؟ و أيّ هذه الأقوال أقرب إلى الاستعمال اللّغوي؟ وما القول الراجح؟ -بناء على الدراسة النظرية عند النحاة والتطبيقية عند المفسرين- في دلالة "كاد"؟

قسمت البحث إلى قسمين قبلهما تمهيد، وبعدهما خاتمة، كالتالي:

تمهيد: كاد صيغة ودلالة معجمية.

القسم الأول: دلالة "كاد " وحال خبرها عند النّحاة.

القسم الثاني: دلالة "كاد " وحال خبرها عند المفسرين.

الخاتمة، بينت فيها أهم النتائج التي توصل البحث.

الكلمات المفتاحية: دلالة الفعل "كاد " وحال خبرها -دلالة الفعل "كاد " - المعنى الدلالي للفعل "كاد" - "كاد " عند النحاة والمفسرين.

The connotation of the Arabic verb 'kaad' and its predicate between the views of grammarians and Qur'an exegetes

Dr. Salah bin Abdullah bin Abdulaziz bu Gelei'
Department of Arabic Language
College of Shari'a and Islamic studies in Ahsa'

Abstract:

This research discusses the connotative meaning of the Arabic verb "كاد" and the scholarly dispute among grammarians and Muslim exegetes of the Holy Qur'an about the position of its predicate. It seeks to answer the following questions: What are the views of the grammarians about this issue? What are the points of disagreement among them? Do Muslim exegetes subscribe to the grammarians' views regarding the points they differed? Do the exegetes agree with the grammarians concerning the points they agreed upon? Are there any other senses for the verb "كاد" held by the exegetes? Are the grammarians influenced by the exegetes' Qur'an interpretations, or were the Qur'anic interpretations influenced by the positions of the grammarians? Which of those sayings is closer to the lexical sense of the verb? What is the most correct saying about the meaning of "كاد" based on the grammarians' theoretical views and the exegetes' applied methods? The research consists of a preface, two main sections and a conclusion. The preface analyzes the form and lexical meaning of the verb "كاد". The section defines the communicative meaning of the verb "كاد" and the grammarians' views on its predicate. The second section analyses the exegetes' interpretations of the connotative meaning of the verb "كاد" and the position of its predicate. The conclusion presents the main findings of the research.

key words: Connotation of the Arabic verb 'kaad' – connotative meaning of the verb 'kaad' – the verb 'kaad' between grammarians and exegetes

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

فإنّ دلالة الفعل "كاد" وحال خبرها من القضايا التي تعددت فيها أقوال النحاة واضطربت، لما فيها من العموم، فيرى بعضهم أنّ إثباتها نفي ونفيها إثبات، ويرى بعضهم أنّ إثباتها نفي ونفيها نفي، فهل الإثبات والنفي متعلقان بدلالة "كاد" وهو القرب، أم بدلالة حصول خبرها؟ فالمسألة تحتاج إلى تحرير محل النزاع، وبيان القول الأقرب إلى الواقع اللغويّ لدلالة "كاد" وحال خبرها.

وقد ظهر أثر ذلك التعدد والاضطراب في تفسيرهم لبعض الآيات، قال ابن أبي العز الهمداني في قوله تعالى: ﴿إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ﴾[النور: ٤٠]: "اختلف النحاة في تأويل هذه الآية، واضطربت أقاويلهم فيها، فمنهم من نفى الرؤية، ومنهم من أثبتها، ولم يكشفوا عن حقيقة ذلك"(١).

ولما كان المفسرون أقرب إلى بيان الدلالة من النّحاة، فإنّ معرفة آرائهم في دلالة "كاد" وحال خبرها سيعطي الحكم النّحويّ قوة وتأكيداً؛ لذا جعلت دراسة هذا الموضوع دراسة بينيّة أبين فيها دلالة "كاد"، وحال خبرها عند النحاة والمفسرين، فإنّ هذا النوع من الدراسة سيجمع بين النّظرية والتطبيق في أفصح

(١) الفريد في إعراب القرآن المجيد (٣/٦٠٥).

النّصوص، وهو النص القرآني، وأقصد بالمفسرين: كل من ألّف في تفسير القرآن أو بيان معانيه، وإن كان المؤلِّف معدوداً من علماء النّحو؛ لأنّ بعض النحاة الذين ألفوا في التفسير أو بيان معانيه قد تختلف آراؤهم في التفسير عما قرروه في كتبهم النّحويّة.

ويدل على أهمية الموضوع وحاجته إلى الدراسة النظرية المقترنة بالدراسة التطبيقية، دقة معاني "كاد" وتصرفاتها، قال ابن عطية في تفسيره: «لهذا ونحوه قال سيبويه: "إنّ أفعال المقاربة لها نحو آخر"[١] ، بمعنى: أنها دقيقة التّصرف»[٢].

وصغت له العنوان التالي:

"دلالة الفعل «كاد» وحال خبرها بين النّحاة والمفسرين".

ويهدف البحث إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما أقوال النّحاة في هذه المسألة؟ وما محل النزاع بينهم؟
- هل يتفق المفسرون مع النحاة فيما اختلفوا فيه؟
- هل يتفق المفسرون مع النحاة فيما اتفقوا عليه؟
- هل هناك معانٍ أخر لدلالة "كاد" عند المفسرين؟
- هل النّحاة متأثرون بالتفسير القرآني أم التفسير القرآني متأثر بأقوال النحاة؟

---

(١) الكتاب (١٦١/٣).

(٢) المحرر الوجيز (٥٢٣/١٠).

- أيّ هذه الأقوال أقرب إلى الاستعمال اللّغوي؟ وما القول الراجح - بناء على الدراسة النظرية عند النحاة والتطبيقية عند المفسرين- في دلالة "كاد"؟

وقد قسمت البحث إلى قسمين قبلهما تمهيد، وبعدهما خاتمة، كالتالي:

تمهيد: كاد صيغة ودلالة معجمية.

القسم الأول: دلالة "كاد" وحال خبرها عند النّحاة، وبينت فيه ما يلي:

- أقوال النحاة وأدلتهم.
- بيان حقيقة قول النّحاة: "كاد" إثباتها نفي ونفيها إثبات.
- بيان الموضع الذي يختلف فيه النّحاة في دلالة "كاد".
- بيان المواضع التي يتفق فيها النّحاة على دلالة "كاد".

القسم الثاني: دلالة "كاد" وحال خبرها عند المفسرين.

وفيه أحصيت الآيات القرآنية التي ذكر فيها الفعل "كاد"، وبلغت ثلاثاً وعشرين آية، بينت فيها أقوال المفسرين، وقارنتها بأقوال النحاة، ورتبتها على النحو التالي:

- دلالة "كاد" المثبتة وحال خبرها عند المفسرين.
- دلالة "كاد" المنفية وحال خبرها عند المفسرين.
- دلالة "يكاد" المثبتة وحال خبرها عند المفسرين.
- دلالة "يكاد" المنفية وحال خبرها عند المفسرين.

الخاتمة، بينت فيها أهم النتائج التي توصل البحث إليه.

الدراسات السابقة:

سبق هذا البحث بحثٌ لأستاذي الأستاذ الدكتور أحمد مطر العطية بعنوان: "كاد استعمالاتها ودلالتها"[1] ، والفرق بين هذه الدراسة ودراستي من وجهين:

الأول: أنّ دراستي تركّز على دلالة الفعل "كاد" في نفسها وفي خبرها، بخلاف الأخرى فهي تدرس الدلالة والاستعمال.

الثاني -وهو الأهم-: أنّ دراستي بينية: بين النحاة والمفسرين، والأخرى تدرس الدلالة من خلال آراء النّحويين فقط.

* * *

---

(١) طبع في كتابه: "دراسات في النحو واللغة" البحث الخامس.

تمهيـد

كاد صيغة ودلالة معجمية

تناول أصحاب المعاجم اللغوية وكتب الغريب دلالة الفعل "كاد" من جهتين:

الأولى: دلالتها في نفسها دون النظر إلى خبرها.

الثانية: حال خبرها من حيث الوقوع وعدمه.

فأما دلالتها في نفسها فترجع عندهم إلى الهم بالشيء والقرب منه:

قال أبو بكر الأنباري: "والمشهور في كدت مقاربة الفعل"(١).

وقال أبو بكر الزبيدي الأندلسي: "كاد يكود كوداً ومكادة بمعنى: همّ"(٢).

وقال ابن سيده: "كاد كوداً ومكاداً ومكادة: هم وقارب"(٣).

وقال الراغب الأصفهاني: "ووضع كاد لمقاربة الفعل"(٤).

وقال ابن منظور: "كاد وضعت لمقاربة الشيء فعل أو لم يفعل"(٥).

---

(١) الأضداد (٩٨).

(٢) مختصر العين (٢/٤٤).

(٣) المحكم والمحيط الأعظم (٧/٩٥).

(٤) المفردات في غريب القرآن (٤٤٥).

(٥) لسان العرب (٥/٤٤٨).

وذكر ابن فارس معنى دقيقاً للفعل "كاد" جعله أصلاً لدلالة "كاد"، وهو أنها تدل على التماس شيء بعناء، فقال: "الكاف والواو والدال كلمة كأنها تدل على التماس شيء ببعض العناء"(١).

وهو بهذا لا ينفي دلالتها على القرب، ولكنه يشير إلى أنّ هذا المعنى لا ينفك عن دلالة "كاد"، بدليل أنه أثبت لها معنى القرب فقال: "... فأما قولهم في المقاربة: كاد، فمعناها قارب"(٢).

وعدم انفكاك هذا المعنى الذي ذكره عن دلالة "كاد" يتضح في حال خبرها، فإنّ خبرها إذا وقع فيقع بعد عناء، وإذا لم يقع فإنما هو أيضاً بسبب العناء في وقوعه، فيفسر لنا هذا المعنى ما ذكروه في حال خبرها.

وأما حال خبرها من حيث الوقوع وعدمه، فذكروا أنها إذا كانت مثبتة لم يقع خبرها، وإذا كانت منفية وقع خبرها بعد شدة وعناء.

قال ابن فارس: "... فأما قولهم في المقاربة: كاد، فمعناها قارب، وإذا وقعت كاد مجردة فلم يقع ذلك الشيء تقول: كاد يفعل، فهذا لم يفعل، وإذا قرنت بـ"جحد" فقد وقع، إذا قلت: ما كاد يفعله فقد فعله"(٣).

---

(١) معجم مقاييس اللغة (١٤٥/٥).

(٢) معجم مقاييس اللغة (١٤٥/٥).

(٣) معجم مقاييس اللغة (١٤٥/٥).

وقال أبو بكر الأنباري: "والمشهور في كدت مقاربة الفعل، كدت أفعل كذا وكذا: قاربت الفعل ولما أفعله، وما كدت أفعله معناه فعلته بعد إبطاء"(١).

وقال الراغب الأصفهاني: "ووضع كاد لمقاربة الفعل، يقال: كاد يفعل إذا لم يكن قد فعل، وإذا كان معه حرف نفي يكون لما قد وقع ويكون قريباً من أن لا يكون... ولا فرق بين أن يكون النفي متقدماً عليه أو متأخراً عنه"(٢).

قوله: "ولا فرق.. إلخ" يعني: أنّ خبر كاد المصحوبة بنفي مثبتٌ، سواء تقدم النفي، نحو: ما كاد زيد يقوم، أو تأخر، نحو: كاد زيد ما يقوم.

وقال ابن منظور: "كاد وضعت لمقاربة الشيء فعل أو لم يفعل، فمجردة تنبئ عن نفي الفعل، ومقرونة بالجحد تنبئ عن وقوع الفعل"(٣).

واقتصر بعضهم على ذكر حال خبرها إذا كانت مثبتة فقط، ومنهم:

الجوهريّ، فقال: "كاد يفعل كذا، يكاد كوداً ومكادة، أي: قارب ولم يفعل"(٤).

وابن الهائم، فقال: "يكاد: يهم ولم يفعل"(٥).

---

(١) الأضداد (٩٨).

(٢) المفردات في غريب القرآن (٤٤٥).

(٣) لسان العرب (٥/٤٤٨).

(٤) الصحاح (٢/ ٥٣٢).

(٥) التبيان في تفسير غريب القرآن (٥٦).

فتبين مما سبق أنّ دلالة "كاد" في نفسها ترجع في اللغة إلى الهمّ بالشيء والقرب منه بعناء، وأنّ خبرها منفيٌّ إذا كانت مثبتة، ومثبت ببطء وشدة إذا كانت منفية، هذا هو أصلها في اللغة.

ويبقى السؤال المهم، هل التزم النّحاة والمفسرون بهذا الأصل اللغوي للفعل "كاد"؟ الجواب عن ذلك سيكون من خلال دراسة القسمين التاليين بإذن الله تعالى.

* * *

القسم الأول: دلالة الفعل «كاد» وحال خبرها عند النحاة

دلالة الفعل «كاد» وحال خبرها

لا يختلف النّحاة في دلالة "كاد" على المقاربة، فهي عندهم بمعنى: قارب، وإنما وقع الخلاف بينهم في حال خبرها من حيث وقوعه وعدم وقوعه:

فيرى بعض النحاة أنّ "كاد" في الإثبات تدلّ على الإثبات، وفي النفي تدلّ على النفي. وممن قال بهذا الزجاجي وابن الحاجب والرضيّ وأبو حيّان(١).

وينطلق أصحاب هذا الرأي من: القياس، فالفعل "كاد" يدل على هذا المعنى قياساً على بقية الأفعال في أنّ إثباتها إثباتٌ لمعناها، ونفيها نفي لمعناها.

فيكون عندهم معنى "كاد زيد يقوم" أي: قارب القيام ولم يقم.

ومعنى "لم يكد زيد يقوم" أي: لم يقارب القيام فضلاً عن أن يصدر منه(٢).

ويرى بعض النحاة أنّ "كاد" في الإثبات تدل على النفي، وفي النفي تدل على الإثبات ببطء، بخلاف سائر الأفعال. وبه قال ثعلب وابن جني وابن خروف والعكبري وابن يعيش(١).

---

(١) الجمل للزجاجي (٢٠١)، وشرح المفصل لابن الحاجب (٨٨/٢)، وشرح الكافية القسم الثاني (١٠٨١/٢)، والارتشاف لأبي حيّان (١٢٣٥/٣).

(٢) شرح المفصل لابن الحاجب (٨٨/٢)، وشرح الكافية القسم الثاني (١٠٨١/٢)، والارتشاف لأبي حيّان (١٢٣٥/٣).

وحجتهم: أنّك إذا قلت: "كاد زيد يقوم" أو "يكاد زيد يقوم" فالقيام غير حاصل، ولا معنى للنفي إلا ذلك؛ لأنّ النفي يتعلق بخبرها[٢].

ومما يدل على أنها تفيد الإثبات بعد النفي: قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴿٧١﴾﴾[البقرة: ٧١]، أي: وقد فعلوا.

وقوله تعالى: ﴿إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾[النور: ٤٠]. والمعنى: أنّه مع شدة الظلمة إذا أحدّ نظره إلى يده وقرّبها من عينه رآها[٣].

ويرى بعض النحاة التفريق في النفي بين المضارع والماضي، فنفي المضارع نفي، ونفي الماضي إثبات.

بدليل: قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴿٧١﴾﴾، أي: وقد فعلوا.

وقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾[النور: ٤٠]، مع أنّه لم ير شيئاً.

وممن قال بهذا الرأي ابن أبي الربيع[٤].

ويرى ابن مالك أنّ "كاد" في الإثبات تدل على لإثبات، وفي النفي تدل على النفي، إلا أنّها في النفي قد تدل على الإثبات ببطء وعسر. فجمع بين

---

(١) مجالس ثعلب (١٤١-١٤٢)، وشرح الجمل لابن خروف (٨٣٨/٢)، والمتبع في شرح اللمع للعكبري (٥٦٠/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤٠٢/٣)، ورأي ابن جني في التذييل والتكميل (٣٦٧/٤).

(٢) شرح الجمل لابن خروف (٨٣٨/٢)، والمتبع في شرح اللمع للعكبري (٥٦٠/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤٠٢/٣).

(٣) التذييل والتكميل (٣٦٧/٤)، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (١٢٨٧/٣).

(٤) رأيه في البرهان في علوم القرآن (١٢٠/٤).

القولين الأول والثاني. قال في شرح التسهيل متحدثاً عن "كاد" و"يكاد": «والصحيح أنّ إثباتهما إثبات للمقاربة، ونفيهما نفي للمقاربة. فإذا قيل: "كاد فلان يموت" فمقاربة الموت ثابتة، والموت لم يقع، وإذا قيل: "لم يكد يموت"، فمقاربة الموت منفية، ويلزم من نفي مقاربة الموت نفي وقوعه بزيادة مبالغة... وقد يقول القائل: "لم يكد زيد يفعل"، ويكون مراده أنّه فعل بعسر لا بسهولة، وهو خلاف الظاهر الذي وضع له اللفظ أولاً»(١).

وقول ابن مالك: «إثباتهما إثبات للمقاربة، ونفيهما نفي للمقاربة» يجعلنا نطرح سؤلاً مفاده: هل الإثبات والنفي يتعلقان بالفعل "كاد" أو بخبرها؟

إذا تأملنا كلام ابن مالك فسنجد أنّ الإثبات والنفي عنده يتعلقان بمعنى "كاد"، وهو القرب، فإثبات كاد إثبات لمعناها، وهو القرب، ونفيها نفي لمعناها، وهو القرب. فقوله: إثباتها إثبات ونفيها نفي يعود إلى معنى "كاد"، وأما خبرها فلا ينطبق عليه ما ذكر، بل هو منفي عنده بعد "كاد" المثبتة، وأما بعد "كاد" المنفية فالأكثر نفيه، ويجوز بقلة إثباته.

فإذا تقرر المثبت والمنفي عند ابن مالك بقي علينا لزاماً أن نعرف ذلك عند بقية النحاة أصحاب الأقوال الأخرى؛ حتى نحرر محلّ النزاع في المسألة.

فأما من قال: إنّها في الإثبات تدل على الإثبات، وفي النفي تدلّ على النفي فواضح من أمثلتهم أنّ الإثبات والنفي عندهم يتعلقان بالفعل "كاد"؛

(١) شرح التسهيل (٣٩٩/١).

إذ جعلوا معنى "كاد زيد يقوم" أي: قارب القيام ولم يقم، ومعنى "لم يكد زيد يقوم" أي: لم يقارب القيام فضلاً عن أن يصدر منه. وهو ما أراده ابن مالك.

والفرق: أنّ ابن مالك أجاز بقلة إثبات مضمون الخبر، فجمع بين القولين الأول والثاني.

وأما القول بأنّ "كاد" في الإثبات تدل على النفي، وفي النفي تدل على الإثبات ببطء، بخلاف سائر الأفعال فالإثبات والنفي عند أصحاب هذا القول يتعلقان بالخبر؛ فقد احتجوا لقولهم: بأنّك إذا قلت: "كاد زيد يقوم" أو "يكاد زيد يقوم" فالقيام غير حاصل، ولا معنى للنفي إلا ذلك؛ لأنّ النفي يتعلق بخبرها.

وأما القول بالتفريق في النفي بين المضارع والماضي، فنفي المضارع نفي، ونفي الماضي إثبات؛ فبدليل: قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴿٧١﴾﴾[البقرة: ٧١]، أي: وقد فعلوا. وقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾[النور: ٤٠]، مع أنّه لم ير شيئاً. فواضح في أنّ الإثبات والنفي عندهم يتعلقان بالخبر.

ومن هذا العرض يتبين لي: أنّ القول بأنّ "كاد" في الإثبات تدل على الإثبات وفي النفي تدل على النفي، والقول بأنها في الإثبات تدل على النفي وفي النفي تدل على الإثبات قولان صحيحان باعتبارين مختلفين:

فأما الأول: فباعتبار أنّ الإثبات والنفي يتعلقان بمعنى كاد، وهو القرب، فإثبات كاد إثبات للقرب، ونفيها نفي للقرب. وهذا المفهوم لا أعلم فيه خلافاً

بين النحاة؛ إذ لم يقل أحد بأنّ إثبات كاد نفي للقرب، وأن نفي كاد إثبات للقرب.

قال أبو حيان: «وقال بعضهم: إنها مع الإثبات نفي، ومع النفي إثبات. وهذا إن أضافه إلى دلالة اللفظ بوضعه فقد أخطأ»(١).

وأما الثاني: فباعتبار أنّ الإثبات والنفي يتعلقان بالخبر، فيكون معنى "كاد زيد يقوم": ثبوت القرب ونفي القيام. وهذا المفهوم أيضاً لا أعلم فيه خلافاً بين النحاة.

ومعنى "ما كاد زيد يقوم": نفي القرب. وهل يفيد نفي الخبر أم إثباته؟ هنا وقع الخلاف بين النحاة:

فمنهم من يرى أنها في هذه الحالة تفيد نفي الخبر. فيكون معنى قولنا: "ما كاد زيد يقوم" بمعنى: لم يقم.

ومنهم من يرى أنّها في هذه الحالة تفيد إثبات الخبر ببطء. فيكون معنى: "ما كاد زيد يقوم" أي: قام ببطء وعسر.

ومنهم من يرى أنها في هذه الحالة تفيد نفي الخبر، وقد تفيد إثباته ببطء.

ومنهم من يرى التفريق في هذه الحالة بين المضارع والماضي، فنفي المضارع نفي للخبر، ونفي الماضي إثبات للخبر.

وقد تقدمت هذه الأقوال الأربعة بأدلتها ومنسوبة لأصحابها.

---

(١) التذييل والتكميل (٣٦٩/٤).

فإذا تبين محل النزاع في هذه المسألة عند النحاة، وهو حكم خبر كاد المنفية، خرج بذلك أمران يمكن ادعاء الاتفاق عليهما عند النّحاة:

الأول: كون معنى "كاد" وهو القرب مثبت في الإثبات، ومنفي في النفي.

والثاني: نفي خبر "كاد" المثبتة.

* * *

القسم الثاني دلالة الفعل «كاد» وحال خبرها عند المفسرين

دلالة «كاد» المثبتة وحال خبرها عند المفسرين

ذكرت أنّ الفعل "كاد" عند النحاة إذا كان مثبتاً فإنّ المقاربة ثابتة والخبر منفيّ، وأقوال المفسرين متفقة مع هذه الدلالة لـ"كاد" المثبتة في الغالب، ويتضح ذلك من خلال أقوالهم في تفسير الآيات التالية:

١-﴿قَالَ ٱبۡنَ أُمَّ إِنَّ ٱلۡقَوۡمَ ٱسۡتَضۡعَفُونِي وَكَادُواْ يَقۡتُلُونَنِي﴾[الأعراف: ١٥٠].

قال الطبري: «قاربوا ولم يفعلوا»(١).

وقال الثعلبيّ: «هموا وقاربوا»(٢).

وقال الواحدي: «وهمّوا»(٣). والهم بالشيء يعني: عدم فعله.

وقال ابن عطية: «قاربوا ولم يفعلوا»(٤).

وقال أبو حيان: «قاربوا أن يقتلوه. ودل هذا على أنه بالغ في الإنكار عليهم حتى هموا بقتله»(٥).

فالدلالة التي ذكرها المفسرون للفعل "كاد" المثبتة في هذه الآية جاء وفق ما تقرر لها عند النحاة.

٢-﴿مِنۢ بَعۡدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٖ مِّنۡهُمۡ﴾[التوبة: ١١٧].

---

(١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن (٤٦٠/١٠).

(٢) الكشف والبيان عن تفسير القرآن (٥٣٥/١٢).

(٣) التفسير البسيط (٣٥٥./٩).

(٤) المحرر الوجيز (٨٩/٦).

(٥) البحر المحيط (٢٧٢/١٣).

قال الواحدي: «وقال الكلبي: هم أناس من المسلمين هموا بالتخلف ثم لحقوه»(١).

وقال البغوي: «لم يرد الميل عن الدين، بل أراد الميل إلى التخلف والانصراف للشدة التي عليهم. قال الكلبي: هَمّ ناسٌ عن التخلف ثم لحقوه»(٢).

قال أبو حيان: «و"كاد" تدل على القرب، لا على التلبس بالزيغ»(٣).

وقال محمد الطاهر ابن عاشور: «هذا الزيغ لم يقع، ولكنه قارب الوقوع»(٤).

فالدلالة التي ذكرها المفسرون للفعل "كاد" المثبتة في هذه الآية جاء وفق ما تقرر لها عند النحاة.

٣-﴿ وَإِن كَادُوا۟ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ لِتَفْتَرِىَ عَلَيْنَا غَيْرَهُۥ ۖ وَإِذًا لَّٱتَّخَذُوكَ خَلِيلًا ﴿٧٣﴾ ﴾[الإسراء: ٧٣].

قال الطبري: «يقول تعالى ذكره: ولو فعلت ما دعوك إليه من الفتنة عن الذي أوحينا إليك لاتخذوك إذاً لأنفسهم خليلاً، وكنت لهم وكانوا لك أولياء»(١).

---

(١) التفسير البسيط (٧٣/١١).

(٢) معالم التنزيل (١٠٥/٤).

(٣) البحر المحيط (٤٨٧/١٤).

(٤) التحرير والتنوير (٥٠/٥).

وقال الثعلبي: «وقال قتادة: ذكر لنا أنّ قريشاً خلوا برسول الله ذات ليلة إلى الصبح يكلمونه... ، فما زالوا يكلمونه حتى كاد يقاربهم في بعض ما يريدون، ثم عصمه الله ﻷ من ذلك، فأنزل الله هذه الآية»(٢).

وقال الواحدي: «ومعنى كادوا: هموا وقاربوا ذلك»(٣).

فالدلالة التي ذكرها المفسرون للفعل "كاد" المثبتة في هذه الآية جاء وفق ما تقرر لها عند النحاة.

٤-﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا ﴿٧٤﴾ إِذًا لَّأَذَقْنَٰكَ ضِعْفَ ٱلْحَيَوٰةِ وَضِعْفَ ٱلْمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا ﴿٧٥﴾﴾[الإسراء: ٧٤-٧٥].

قال الطبري: «يقول: لقد كدت تميل إليهم وتطمئنّ شيئاً قليلاً، وذلك ما كان ٥ همّ به من أن يفعل بعض الذي كانوا سألوه فعله، فقال رسول الله٥: (... **لا تكلني إلى نفسي طرفة عين**) »(٤).

وقال ابن الجوزي: «أي: هممت وقاربت أن تميل إلى مرادهم»(٥).

وقال ابن عطية: «ورسول الله لم يركن، ولكنه كاد بحسب همّه بموافقتهم؛ طمعاً منه في استئلافهم»(٦).

---

(١) جامع البيان (١٥/١٥).

(٢) الكشف والبيان (٤٠٦/١٦).

(٣) التفسير البسيط (٣٧٨/١٣).

(٤) جامع البيان (١٦/١٥).

(٥) زاد المسير في علم التفسير (٥٠/٥).

(٦) المحرر الوجيز (١٥٥/٩).

ونفى **بعض المفسرين في الآية** مقاربة الركون، مع أنّ "كاد" مثبتة، وهي في هذه الحالة تقتضي ثبوت مقاربة الركون ونفي الركون، إلا أنّ بعض المفسرين أخرجوها هنا عن دلالتها اللفظية لقرينة دلت على ذلك، وهي قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ﴾[الإسراء: ٧٤]. فلم يركن ولم يقارب الركون؛ لتثبيت الله له.

قال البغوي: «فإن قيل: كان النبي معصوماً، فكيف يجوز أن يقرب مما طلبوه، وما طلبوه كفر؟... والجواب الصحيح هو: أن الله تعالى قال: ﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا ﴿٧٤﴾﴾[الإسراء: ٧٤]. وقد ثبته الله، ولم يركن. وهذا مثل قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٣﴾﴾[النساء: ٨٣]. وقد تفضل ولم يتبعوا»[١].

وقال أبو حيان: «وجواب لولا يقتضي إذا كان مثبتاً امتناعه؛ لوجود ما قبله، فمقاربة الركون لم تقع منه ✖ فضلاً عن الركون، والمانع من ذلك هو وجود تثبيت الله تعالى»[٢].

وقال الألوسيّ: «أي: لولا ذلك لقاربت أن تميل إليهم شيئاً يسيراً من الميل اليسير؛ لقوة خدعهم وشدة احتيالهم، لكن أدركتك العصمة، فمنعتك

---

(١) معالم التنزيل (١١٢/٥).

(٢) البحر المحيط (٥١٢/١٧).

من أن تقرب أدنى الأدنى من الميل إليهم، فضلاً عن نفس الميل إليهم. وهذا صريح في أنه لم يهم بإجابتهم ولم يكد»[1].

وقال محمد الطاهر ابن عاشور: «فركون النبي ﷺ إليهم غير واقع ولا مقارب الوقوع، لأنّ الآية قد نفته بأربعة أمور، وهي:

(لولا) الامتناعية، وفعل المقاربة المقتضي أنه ما كان يقع الركون ولكن يقع الاقتراب منه، والتحقير المستفاد من (شيئاً) ، والتقليل المستفاد من (قليلاً).

أي: لولا إفهامنا إياك وجه الحق لخشي أن تقترب من ركون ضعيف قليل، ولكن ذلك لم يقع، ودخلت (قد) في حيز الامتناع، فأصبح تحقيقها معدوماً، أي: لولا أن ثبتناك لتحقق قرب ميلك القليل، ولكن ذلك لم يقع؛ لأنا ثبتناك»[2].

وهذه الدلالة لم يذكرها أحد من النحاة لـ"كاد" المثبتة. وتبين آنفاً أنّ مما اتفق عليه النحاة: أنّ إثبات "كاد" إثبات للمقاربة، ونفي "كاد" نفي للمقاربة.

---

(١) روح المعاني (٣٤/١٥).

(٢) التحرير والتنوير (١٧٦/٦).

٥- ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَسۡتَفِزُّونَكَ مِنَ ٱلۡأَرۡضِ لِيُخۡرِجُوكَ مِنۡهَاۖ﴾[الإسراء: ٧٦].

روى الطبري عن قتادة أنّه قال: «وقد همّ أهل مكة بإخراج النبي ﷺ من مكة، ولو فعلوا ذلك لما توطّنوا، ولكن الله كفّهم عن إخراجه حتى أمره»[١].

ونقل ذلك الثعلبيّ والواحديّ والبغويّ[٢].

ويشكل على هذا التفسير: ما ثبت في القرآن والسنة من أنهم أخرجوه، فقال تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرۡيَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةٗ مِّن قَرۡيَتِكَ ٱلَّتِيٓ أَخۡرَجَتۡكَ﴾[محمد: ١٣][٣]، وفي الحديث: (**يا ليتني فيها جذعاً إذ يخرجك قومك، قال: أو مخرجي هم**)[٤]؟ فدل ذلك على أنّهم أخرجوه.

وقد عرض أبو حيان هذا الإشكال وأجاب عنه فقال: «والظاهر أنّ الآية تدل على مقاربة استفزازه لأن يخرجوه، فما وقع الاستفزاز ولا إخراجهم إياه المعلل به الاستفزاز، ثم جاء في القرآن: ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرۡيَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةٗ مِّن قَرۡيَتِكَ ٱلَّتِيٓ أَخۡرَجَتۡكَ﴾[محمد: ١٣]، أي: أخرجك أهلها. وفي الحديث: (يا ليتني فيها جذعاً إذ يخرجك قومك، قال: أو مخرجي هم)؟

---

(١) جامع البيان (١٥/١٩).

(٢) الثعلبي في: الكشف والبيان (١٦/٤١٣)، والواحدي في: التفسير البسيط (١٣/٣٨٠)، والبغوي في: معالم التنزيل (٥/١١٢).

(٣) سورة محمد (١٣).

(٤) صحيح البخاري من حديث عائشة ل، رقم (٣) (ص١).

الحديث. فدل ذلك على أنّهم أخرجوه، لكنّ الإخراج الذي هو علة للاستفزاز لم يقع، فلا تعارض بين الآيتين والحديث.

وقال أبو عبد الله الرازي: «ما خرج بسبب إخراجهم، وإنما خرج بأمر الله، فزال التناقض»(١).

وقال محمد الطاهر بن عاشور: «والمعنى: كادوا أن يخرجوك من بلدك، وذلك بأن هموا بأن يخرجوه كرهاً، ثم صرفهم الله عن ذلك؛ ليكون خروجه بغير إكراه حين خرج مهاجراً عن غير علم منهم؛ لأنهم ارتأوا بعد زمان أن يقوه بينهم حتى يقتلوه»(٢).

فتبين من كلام أبي حيان ومحمد الطاهر بن عاشور أنّ "كاد" المثبتة في الآية باقية على ما تقرر لها من إثبات القرب ونفي الخبر الذي هو الاستفزاز والخروج المترتب على الاستفزاز، وأما الخروج الثابت فهو خروجه ﷺ مهاجراً بأمر الله، لا بسبب الاستفزاز، ولا الإكراه.

٦-﴿ إِن كَادَ لَيُضِلُّنَا عَنْ ءَالِهَتِنَا لَوْلَآ أَن صَبَرْنَا عَلَيْهَا ﴾[الفرقان: ٤٢].

قال الطبري: «يقول تعالى ذكره مخبراً عن هؤلاء المشركين الذين كانوا يهزءون برسول الله ﷺ إنهم يقولون إذا رأوه: قد كاد هذا يضلنا عن آلهتنا التي نعبدها، فيصدنا عن عبادتها لولا صبرنا عليها وثبوتنا على عبادتها»(٣).

---

(١) البحر المحيط (١٦/١٧٥).

(٢) التحرير والتنوير (٥/١٧٨).

(٣) جامع البيان (١٧/٤٥٩).

وقال البغوي: «أي: قد قارب أن يضلنا ﴿عَنْ ءَالِهَتِنَا لَوْلَآ أَن صَبَرْنَا عَلَيْهَا﴾[الفرقان: ٤٢]، أي: لو لم نصبر عليها لصرفنا عنها»(١).

وقال الزمخشري: «دليل على فرط مجاهدة رسول الله ﷺ في دعوتهم، وبذله قصارى الوسع والطاقة في استعطافهم، مع عرض الآيات والمعجزات عليهم، حتى شارفوا بزعمهم أن يتركوا دينهم إلى دين الإسلام، لولا فرط لجاجهم واستمساكهم بعبادة آلهتهم»(٢).

فالدلالة التي ذكرها المفسرون للفعل "كاد" المثبتة في هذه الآية جاء وفق ما تقرر لها عند النحاة.

٧- ﴿إِن كَادَتْ لَتُبْدِى بِهِۦ لَوْلَآ أَن رَّبَطْنَا عَلَىٰ قَلْبِهَا﴾[القصص: ١٠].

قال الثعلبي: «ومعنى الكلام: إن كادت لتبدي به أنه ابنها من شدة وجدها... ، و﴿لَوْلَآ أَن رَّبَطْنَا عَلَىٰ قَلْبِهَا﴾[القصص: ١٠] قوينا قلبها، فعصمناها وثبتناها»(٣).

قال الواحديّ: «... إن همت لتشعر أهل مصر بموسى أنّه ولدها»(٤).

وقال البغوي: «أي: كادت لتبدي به أنه ابنها من شدة وجدها... ، ﴿لَوْلَآ أَن رَّبَطْنَا عَلَىٰ قَلْبِهَا﴾[القصص: ١٠] بالعصمة والصبر والتثبيت»(١).

---

(١) معالم التنزيل (٨٥/٦).

(٢) الكشاف (٩٣/٣).

(٣) الكشف والبيان (٣٩٧/٢٠).

(٤) التفسير البسيط (٣١٤/١٧).

وقال الألوسي: «والمراد: لولا أن ثبتنا قلبها وصبّرناها... وجواب لولا محذوف دل عليه ﴿إِن كَادَتْ لَتُبْدِى بِهِۦ﴾[القصص: ١٠]، أي: لولا ربطنا على قلبها لأبدته. وقيل: لكادت تبدي به»(٢).

فالدلالة التي ذكرها المفسرون للفعل "كاد" المثبتة في هذه الآية جاء وفق ما تقرر لها عند النحاة.

٨- ﴿قَالَ تَٱللَّهِ إِن كِدتَّ لَتُرْدِينِ ﴿٥٦﴾ وَلَوْلَا نِعْمَةُ رَبِّى لَكُنتُ مِنَ ٱلْمُحْضَرِينَ ﴿٥٧﴾﴾[الصافات].

قال أبو حيّان: «كان قرينه قارب أن يرديه»(٣).

وقال محمد الطاهر ابن عاشور: «والمعنى: أنك قاربت أن تفضي بي إلى حال الردى بإلحاحك في صرفي عن الإيمان بالبعث لفرط الصحبة، ولولا نعمة هداية الله وتثبيته لكنت من المحضرين معك في العذاب»(٤).

فالدلالة التي ذكرها المفسرون للفعل "كاد" المثبتة في هذه الآية جاء وفق ما تقرر لها عند النحاة.

٩- ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا۟ يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا ﴿١٩﴾﴾[الجن: ١٩].

قال الواحدي: «... اللبد بضم اللام: الكثير، من قوله: ﴿أَهْلَكْتُ مَالًا لُّبَدًا ﴿٦﴾﴾[البلد: ٦]، وكأنه قيل له: "لبد" لركوب بعضه على بعض؛ لكثرته

---

(١) معالم التنزيل (١٩٤/٦).

(٢) روح المعاني (١٢١/٢٠).

(٣) البحر المحيط (٥٨/٢٣).

(٤) التحرير والتنوير (١١٨/٩).

ولصوق بعضه ببعض، وكأنه أراد: كادوا يلصقون به من شدة دنوهم للإصغاء والاستماع مع كثرتهم»[١].

وقال محمد الطاهر ابن عاشور: «والكلام على التشبيه، أي: كاد المشركون يكونون مثل اللبد متراصين مقتربين منه، يستمعون قراءته ودعوته إلى توحيد الله»[٢].

فهم اقتربوا -بسبب تراصهم وقربهم- من أن يكونوا لبداً، إلا أنهم لم يكونوا كذلك. فالدلالة التي ذكرها المفسرون للفعل "كاد" المثبتة في هذه الآية جاء وفق ما تقرر لها عند النحاة.

* * *

---

(١) التفسير البسيط (٢٢/٢٩٤).

(٢) التحرير والتنوير (١٢/٢٤٢).

دلالة «كاد» المنفية وحال خبرها عند المفسرين

ذكرت أنّ الفعل "كاد" عند النحاة إذا كان منفياً فإنّ المقاربة منفية والخبر فيه أربعة أقوال:

فمنهم من يرى أنها في هذه الحالة تفيد نفي الخبر.

ومنهم من يرى أنّها في هذه الحالة تفيد إثبات الخبر ببطء.

ومنهم من يرى أنها في هذه الحالة تفيد نفي الخبر، وقد تفيد إثباته ببطء.

ومنهم من يرى التفريق بين المضارع والماضي، فنفي الماضي إثبات للخبر، ونفي المضارع نفي للخبر.

ولذلك فصلت بين أقوال المفسرين في "كاد" المنفية بلفظ الماضي و"كاد" المنفية بلفظ المضارع؛ حتى يتبين لنا حقيقة هذا الرأي.

وأقوال المفسرين في المعنى الدلالي للفعل "كاد" المنفية بلفظ الماضي قد اختلفت وتنوعت، ويتضح ذلك من خلال أقوالهم في تفسير الآية التالية:

١- ﴿قَالُوا۟ ٱلْـَٰٔنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ ۚ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴿٧١﴾﴾[البقرة: ٧١].

هذه الآية هي الآية الوحيدة التي وردت فيها "كاد" بلفظ الماضي المنفي، وقد احتج بها من رأى من النحاة أنّ "كاد" المنفية بلفظ الماضي تدل على إثبات الخبر، وكذلك استدل بها من رأى من النحاة أنّها في النفي تدل على إثبات الخبر مطلقاً، لذا كثر الكلام حول هذه الآية، وأصبح من الضرورة معرفة أقوال المفسرين فيها؛ ليتبين لنا الأمر.

قال الطبري: «يعني بقوله: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾[البقرة: ٧١]: فذبح قوم موسى البقرة التي وصفها الله لهم وأمرهم بذبحها. ويعني بقوله: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ٧١﴾[البقرة: ٧١] أي: قاربوا أن يدعوا ذبحها ويتركوا فرض الله عليهم ذلك»(١).

وما ذهب إليه الطبري هو الظاهر من قول الماوردي، فقد قال: «... أنهم كادوا ألا يفعلوا؛ لغلاء ثمنها»(٢).

فعلى هذا التفسير تكون "كاد" المنفية في معنى الإثبات، وأنّ النفي في الأصل موجه إلى الخبر، ثم حصل قلب -تقديم حرف النفي الذي حقه التأخير- في اللفظ، ومثله للتقريب: "ما كاد يفعل"، فأصله: "كاد ما يفعل"، فقدمت "ما".

وهذا مخالف لما اتفق عليه النحاة من أنّ إثبات "كاد" إثبات للمقاربة، ونفيها نفيٌ للمقاربة.

وقد علل محمد الطاهر ابن عاشور مذهب الطبريّ بقوله: «ولعل ذلك من قبيل القلب المطرد، فيكون قولهم: "ما كاد يفعل" "ولم يكد يفعل" بمعنى: كاد ما يفعل. ولا يبعد أن يكون هذا الاستعمال ممن بقايا لغة قديمة من العربية تجعل حرف النفي الذي حقه التأخير مقدماً»(٣).

وظاهر هذا التقدير الذي ذكره الطبريّ أنّه يتعارض مع معنى الآية؛ إذ جعل النفي داخلاً على الفعل، وهو "الذبح"، و"الذبح" حاصل بلا خلاف.

---

(١) جامع البيان (٢/١١٣).

(٢) النكت والعيون (١/١٤١).

(٣) التحرير والتنوير (١/٥٥٩).

والذي يظهر لي: أنّه لا تعارض؛ لأنّ هذا التقدير يقتضي أن تكون "كاد" مثبتة، و"كاد" المثبتة خبرها منفيّ، فإذا دخل عليه حرف نفي صار مثبتاً؛ لأنّ نفي النفي إثبات. وعليه فالطبريّ يثبت الخبر في الآية باعتبار البنية العميقة للجملة لا بسطحيتها.

وقال الزّمخشريّ في تفسير الآية: «﴿فَذَبَحُوهَا﴾[البقرة: ٧١] أي: فحصلوا البقرة الجامعة لهذه الأوصاف كلها فذبحوها. وقوله: ﴿وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ ٧١﴾[البقرة: ٧١] استثقال لاستقصائهم واستبطاء لهم، وإنهم لتطويلهم المفرط وكثرة استكشافهم ما كادوا يذبحونها، وما كادت تنتهي سؤالاتهم، وما كاد ينقطع خيط إسهابهم فيها وتعمقهم»(١).

فالزمخشريّ في تفسيره يوافق من قال من النحاة: إنّ "كاد" المنفية تفيد إثبات الخبر ببطء.

وبعض المفسرين تأثر بقول من قال من النحاة: إنّ نفي "كاد" نفيٌ لخبرها. وهذا المعنى يتعارض مع مفهوم الآية؛ لأنّ الذبح ثابت باتفاق؛ لدلالة قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾. لذا اختلف تفسيرهم عن تفسير غيرهم، فجعلوا عدم القرب من الذبح في وقت، والذبح في وقت آخر. فتكون "كاد" المنفية عندهم باقية على معناها.

قال البيضاوي في تفسير الآية: «وكاد من أفعال المقاربة وضع لدنو الخبر حصولاً، فإذا دخل عليه النفي قيل: معناه الإثبات مطلقاً، وقيل:

---

(١) الكشاف (٢٨٨/١).

ماضياً. والصحيح أنه كسائر الأفعال. ولا ينافي قوله: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ٧١﴾[البقرة: ٧١] قوله: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾؛ لاختلاف وقتيهما؛ إذ المعنى: أنهم ما قاربوا أن يفعلوا حتى انتهت سؤالاتهم وانقطعت تعللاتهم، ففعلوا كالمضطر الملجأ إلى الفعل»[1].

وقال أبو حيان في تفسير الآية: «كنّى عن الذبح بالفعل؛ لأنّ الفعل يكنّى به عن كل فعل، و"كاد" في الثبوت تدل على المقاربة، فإذا قلت: "كاد زيد يقوم" فمعناه: مقاربة القيام ولم يلتبس به، فإذا قلت: "ما كاد زيد يقوم" فمعناه: نفي المقاربة، فهي كغيرها من الأفعال وجوباً ونفياً.

وقد ذهب بعض الناس إلى أنها إذا أثبتت دلت على نفي الخبر، وإذا نفيت دلت على إثبات الخبر، مستدلاً بهذه الآية؛ لأنّ قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾ يدل على ذلك.

والصحيح القول الأول، وأما الآية فقد اختلف زمان نفي المقاربة والذبح؛ إذ المعنى: وما قاربوا ذبحها قبل ذلك، أي: وقع الذبح بعد أن انتفى مقاربته. فالمعنى: أنهم تعسروا في ذبحها، ثم ذبحوها بعد ذلك»[2].

* * *

(١) أنوار التنزيل وأسرار التأويل (٦٩/١).

(٢) البحر المحيط (٥٠٨/٢).

دلالة «يكاد» المثبتة وحال خبرها عند المفسرين

ذكرت أنّ الفعل "يكاد" بلفظ المضارع عند النحاة إذا كان مثبتاً فإنّ المقاربة ثابتة والخبر منفيّ، فهو كالفعل بلفظ الماضي المثبت.

وأقوال المفسرين متفقة مع هذا المعنى في الغالب، ويتضح ذلك من خلال أقوالهم في تفسير الآيات التالية:

١- ﴿ يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ ﴾[البقرة: ٢٠].

قال الطبري: «... عن ابن عباس في قوله: **﴿ يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ ﴾**[البقرة: ٢٠] قال: "يلتمع أبصارَهم ولما يفعل"»[(١)].

وقال الثعلبيّ: «أي: يقرب، يقال: كاد: إذا قرب ولم يفعل»[(٢)].

وقال الواحديّ: «"كاد" موضوع عند العرب لمقاربة الفعل، فإذا نفيت في اللفظ كان في المعنى إثباتاً، وإذا أثبت كان نفياً. بيانه: أنك تقول: "كاد يضربني". فهذا إثبات في اللفظ نفي للضرب؛ لأنّ معناه: قرب من الضرب ولم يضرب. وإذا قلت: "ما كاد يفعل كذا" فهذا نفي في اللفظ إثبات في المعنى؛ لأنّه قرب من ترك الفعل، وقد فعله بعد بطء»[(٣)].

وقال البغويّ: «أي: يقرب. يقال: كاد يفعل إذا قرب ولم يفعل»[(٤)].

---

(١) جامع البيان (٣٧٩/١).

(٢) الكشف والبيان (١٤٩/٣).

(٣) التفسير البسيط (١٨٨/٢).

(٤) معالم التنزيل (٧٠/١).

وقال ابن عطية: «و"يكاد" فعل ينفي المعنى مع إيجابه، ويوجبه مع النفي، فهنا لم يخطف البرق الأبصار»(١).

وقال أبو السعود: «"كاد" من أفعال المقاربة، وضعت لمقاربة الخبر من الوجود؛ لتآخذ أسبابه وتعاضد مباديه، لكنه لم يوجد بعد؛ لفقد شرط أو لعروض مانع»(٢).

وقال الألوسي: «"ويكاد" مضارع "كاد" من أفعال المقاربة، وتدل على قرب الخبر، وأنه لم يقع، والأول لوجود أسبابه، والثاني لمانع أو فقد شرط على ما تقتضي العادة به»(٣).

فالدلالة التي ذكرها المفسرون في هذه الآية للفعل "يكاد" المثبتة جاء وفق ما تقرر له عند النحاة.

٢- ﴿يَكَادُونَ يَسْطُونَ بِٱلَّذِينَ يَتْلُونَ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِنَا﴾[الحج: ٧٢].

ظاهر معنى الآية: أنهم لم يسطوا عليهم؛ بناء على ما تقرر عند النحاة من أنّ كاد المثبتة يكون خبرها منفياً، والواقع أن هناك جمعاً من الصحابة قد سُطي عليهم، فهل كاد المثبتة قد لا ينتفي خبرها؟.

لقد تنبّه المفسرون لهذا الإشكال، إلا أنّ أحداً منهم لم يقل بأنّ "كاد" المثبتة قد يكون خبرها مثبتاً، بل حافظوا على المعنى الدلالي الذي تقرر لها عند النحاة،

---

(١) المحرر الوجيز (١٩٣/١).

(٢) تفسير أبي السعود (٧٥/١).

(٣) روح المعاني (٤٨٦/١).

وفسروا الآية بتفسير يجمع بين دلالة الفعل "يكاد" المثبتة وبين الواقع، فحمل بعضهم الآية على الغالب من حالهم، وهو أنّهم في غالب أوقاتهم يكادون يسطون، وإن كان قد وقع منهم سطو في بعض الأوقات، ويتضح ذلك من أقوالهم التالية:

قال ابن عطية في تفسير الآية: «والمعنى: أنهم يكادون يسطون دهرهم أجمع، وأما في الشاذ من الأوقات فقد يسطى بالتّالين، نحو ما فعل بعبد الله بن مسعود»(1).

قال أبو حيان: «أي: هم دهرهم بهذه الصفة، فهم يقاربون ذلك طول زمانهم، وإن كان قد وقع منهم سطو ببعض الصحابة في شاذ من الأوقات»(2).

وقال الألوسي: «أي: يثبون ويبطشون بهم من فرط الغيظ والغضب؛ لأباطيل أخذوها تقليداً. ولا يخفى ما في ذلك من الجهالة العظيمة، وكان المراد: أنهم طول دهرهم يقاربون ذلك، وإلا فقد سطوا في بعض الأوقات ببعض الصحابة التالين»(3).

---

(1) المحرر الوجيز (١٠/٣١٩).

(2) البحر المحيط (١٩/٣٢٤).

(3) روح المعاني (١٧/٤٠٩).

وحمل محمد الطاهر ابن عاشور الآية على أمرين:

الأول: أنّ المراد بالذين يكادون يسطون بهم هم من يقرأ عليهم القرآن من المسلمين والرسول، أما الذين سطوا عليهم من المؤمنين فلعلهم غير الذين قرأوا عليهم القرآن.

الثاني: أنّ السطو عليهم لعله كان بعد نزول هذه الآية.

فقد قال /: «ويجوز أن يراد به من يقرأ عليهم القرآن من المسلمين والرسول، أما الذين سطوا عليهم من المؤمنين فلعلهم غير الذين قرأوا عليهم القرآن، أو لعل السطو عليهم كان بعد نزول هذه الآية، فلا إشكال في ذكر فعل المقاربة»(١).

٣- ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرۡنَ مِنۡهُ وَتَنشَقُّ ٱلۡأَرۡضُ﴾[مريم: ٩٠].

ذكر أبو الحسن الأخفش في تفسير هذه الآية أنّ "يكاد" هنا بمعنى: يردن، فتكون "كاد" عنده بمعنى: الإرادة. وهذا معنى لم يذكره أحد من النحاة.

فقد قال /: «فالمعنى: يردن؛ لأنهن لا يكون أن ينفطرن ولا يدنون من ذلك، ولكنهن هممن به إعظاماً لقول المشركين، ولا يكون على من همّ بالشيء أن يدنو منه. ألا ترى أن رجلاً لو أراد أن ينال السماء لم يدن من ذلك؟ وقد كانت إرادة»(٢).

---

(١) التحرير والتنوير (٧/٣٣٥).

(٢) معاني القرآن (٢/٤٠٥).

ونقل الواحدي تفسير الأخفش ولم يعقّب عليه فقال: «وأهل التأويل على أن معنى "تكاد" هاهنا: تدنو من الانشقاق، كما يقال: كاد يفعل ذلك إذا دنا من أن يفعله. وزعم أبو الحسن الأخفش أن "تكاد" هاهنا معناه: نريد من غير دنو، فقال: "هممن به إعظاماً لقول المشركين، ولا يكون من همّ بالشيء أن يدنو منه. ألا ترى أنّ رجلاً لو أراد أن ينال السماء لم يدن من ذلك؟ وقد كانت منه إرادة»[١].

وأما أبو حيان فقد نقل تفسير الأخفش وأشار إلى ضعفه وعدم قبوله فقال: «وقال الأخفش: "تكاد": تريد، وكذلك قوله: ﴿أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾[طه: ١٥]. وأنشد شاهداً على ذلك قول الشاعر:

كادت وكدت وتلك خير إرادة ... لو عاد من لهم الصبابة ما مضى[٢]

ولا حجة في هذا البيت. والمعروف أنّ الكيدودة مقاربة الشيء. وهذه الجمل عند الجمهور من باب الاستعارة؛ لبشاعة هذا القول، أي: هذا حقه لو فهمت الجمادات قدره. وهذا مهيع للعرب»[٣].

٤- ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾[طه: ١٥].

قال الطبري: "معنى ذلك: أكاد أسترها من نفسي، وأما وجه صحة القول في ذلك، فهو أنّ الله -تعالى ذكره- خاطب بالقرآن العرب على ما

---

(١) التفسير البسيط (١٤/٣٠٨).

(٢) لم أقف على قائله. وينظر البيت في: الحجة للقراء السبعة (٥/٢١٥)، والمحتسب (٢/٣١)، والبحر المحيط (١٨/٤٣٥).

(٣) البحر المحيط (١٨/٤٣٥).

يعرفونه من كلامهم، وجرى به خطابهم بينهم، فلما كان معروفاً في كلامهم أن يقول أحدهم: إذا أراد المبالغة في الخبر عن إخفائه شيئاً هو له مسرٌّ: قد كدت أخفي هذا الأمر عن نفسي من شدة استسراري به، ولو قدرت أن أخفيه عن نفسي أخفيته، خاطبهم ﻷ على حسب ما قد جرى به استعمالهم في ذلك"[١].

وهذا المعنى عليه أكثر المفسرين[٢] ، وهو موافق لدلالة "أكاد" المثبتة.

وذكر أبو الحسن الأخفش في تفسير هذه الآية أنّ "أكاد" هنا بمعنى: أريد. وهذا معنى لم يذكره أحد من النحاة.

فقد قال /: «وزعموا أنّ تفسير "أكاد": أريد، وأنها لغة؛ لأنّ "أريد" قد تجعل مكان "أكاد"، مثل: ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾[الكهف: ٧٧]، أي: يكاد أن ينقض، فكذلك "أكاد" إنما هي: أريد. وقال الشاعر:

كادت وكدت وتلك خير إرادة ... لو عاد من لهم الصبابة ما مضى»[٣]

وما ذكره الأخفش أجازه أبو بكر الأنباري فقال: «ويجوز أن يكون المعنى: إن الساعة آتية أريد أخفيها، قال الله ﻷ: ﴿كَذَٰلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ﴾[يوسف: ٧٦]. فيقال معناه: أردنا»[٤].

---

(١) جامع البيان (٣٨/١٦).

(٢) معالم التنزيل (٢٦٧/٥).

(٣) معاني القرآن (٣٧١/٢).

(٤) الأضداد (٩٨).

وضعّف الطبري القول بأنّ "كاد" بمعنى الإرادة بأنّه توجيهٌ للكلام إلى غير وجهه المعروف، وغير جائز توجيه معاني كلام الله **لأ** إلى غير الأغلب عليه من وجوهه عند المخاطبين به. ففي ذلك -مع خلافهم تأويل أهل العلم فيه- شاهد عدل على خطأ ما ذهبوا إليه(١).

وسبق تضعيف أبي حيان لقول الأخفش في الآية السابقة.

وأجاز أبو بكر الأنباري أن تكون "أكاد" في الآية مزيدة للتأكيد فقال: «ويجوز أن يكون معنى الآية: إنّ الساعة آتية أخفيها لتجزى كل نفس؛ فيكون "أكاد" مزيداً للتوكيد»(٢).

وهذا المعنى لم يشتهر في كتب النحاة، وإنما ذكره ابن مالك في التسهيل، وأشار إلى ضعفه، ونسبه إلى أبي الحسن الأخفش. وتقدم أنّ الذي نص عليه الأخفش في معاني القرآن أنها بمعنى: أريد.

وضعّف أبو حيان القول بزيادة "أكاد" في الآية فقال: «وقالت فرقة: "أكاد" زائدة لا دخول لها في المعنى، بل الإخبار أنّ الساعة آتية، وأنّ الله يخفي وقت إتيانها. وروي هذا المعنى عن ابن جبير. واستدلوا على زيادة "كاد" بقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾[النور: ٤٠].

وبقول الشاعر -وهو زيد الخيل-:

---

(١) جامع البيان (١٦/٤١).

(٢) الأضداد (٩٨).

سريع إلى الهيجاء شاكٍ سلاحه		فما إن يكاد قرنه يتنفّسُ[1]

وبقول الآخر:

وألا ألوم النفس مما أصابني		وألا أكاد بالذي نلتُ أبجحُ[2]

ولا حجة في شيء من هذا»[3].

* * *

(١) البيت في: تفسير الطبري (٣٩/١٦)، والكشف والبيان للثعلبي (٢٤١/٦)، ولسان العرب، مادة: "كود" (٣٨٤/٣).

(٢) البيت لابن مقبل القيسي في ديوانه (٢٤).

(٣) البحر المحيط (٤٨٢/١٨).

دلالة «يكاد» المنفية وحال خبرها عند المفسرين

ذكرت أنّ المضارع من "كاد" عند النحاة إذا كان منفياً فإنّ المقاربة منفية، والخبر فيه أربعة أقوال.

فمنهم من يرى أنها في هذه الحالة تفيد نفي الخبر.

ومنهم من يرى أنّها في هذه الحالة تفيد إثبات الخبر ببطء.

ومنهم من يرى أنها في هذه الحالة تفيد نفي الخبر، وقد تفيد إثباته ببطء.

ومنهم من يرى التفريق بين المضارع والماضي، فنفي الماضي إثبات للخبر، ونفي المضارع نفي للخبر.

ولذلك فصلت بين أقوال المفسرين في "كاد" المنفية بلفظ الماضي و"كاد" المنفية بلفظ المضارع؛ حتى يتبين لنا حقيقة هذا الرأي.

وأما أقوال المفسرين في دلالة "يكاد" المنفية فقد اختلفت وتنوعت، ويتضح ذلك من خلال أقوالهم في تفسير الآيات التالية:

١- ﴿فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلۡقَوۡمِ لَا يَكَادُونَ يَفۡقَهُونَ حَدِيثٗا ٧٨﴾[النساء: ٧٨].

قال الطبري: «يقول: لا يكادون يعلمون حقيقة ما تخبرهم به من أن كل ما أصابهم من خير وشر وسراء وضراء وشدة ورخاء فمن عند الله، لا يقدر أحد على ذلك غيره»(١).

---

(١) جامع البيان (٧/٢٤٠).

والطبري هنا من خلال تقديره يوافق النحاة في أنّ نفي "كاد" نفي للمقاربة، ويخالف ما قرره في دلالة "كاد" المنفية بلفظ الماضي في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴿٧١﴾﴾[البقرة: ٧١]، حيث قدر معنى الآية: «كادوا ألا يفعلوا». فجعل "كاد" المنفية في معنى الإثبات، بخلاف تقديره هنا، فإنّه يدل على أنّ "كاد" المنفية في معنى النفي.

وقال أبو حيان: «وبالغ تعالى في قلة فهمهم وتعقلهم حتى نفى مقاربة الفقه. ونفي المقاربة أبلغ من نفي الفعل»(١).

وتفسير أبي حيان هنا يوافق من قال من النحاة: إنّ نفي "كاد" نفيٌ لخبرها.

وقال محمد الطاهر ابن عاشور: «أي: يكادون ألا يفقهوا حديثاً، أي: ألا يفقهوا كلام من يكلمهم. وهذا مدلول فعل "كاد" إذا وقع في سياق النفي، كما تقدم في قوله: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴿٧١﴾﴾»(٢).

فعلى هذا التفسير تكون "كاد" المنفية بلفظ المضارع وبلفظ الماضي عند ابن عاشور لقرب الإثبات، وأنّ النفي في الأصل موجه إلى الخبر، ثم حصل قلب -تقديم حرف النفي الذي حقه التأخير- في اللفظ، ومثله للتقريب: "ما كاد يفعل"، فأصله: "كاد ما يفعل"، فقدمت "ما".

---

(١) البحر المحيط (٥٢٩/٩).

(٢) التحرير والتنوير (١٣١/٢).

وهذا -كما ذكرتُ- مخالف لما اتفق عليه النحاة من أنّ إثبات "كاد" إثبات للمقاربة، ونفيها نفيٌ للمقاربة.

٢- ﴿يَتَجَرَّعُهُۥ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُۥ وَيَأْتِيهِ ٱلْمَوْتُ مِن كُلِّ مَكَانٍ﴾[إبراهيم:١٧].

قال الفراء: «وقوله: ﴿وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُۥ﴾[إبراهيم: ١٧] فهو يسيغه، والعرب قد تجعل "لا يكاد" فيما قد فعل وفيما لم يفعل، فأما ما قد فعل فهو بيّن هنا من ذلك؛ لأنّ الله ﻷ يقول لما جعله لهم طعاماً: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ ﴿٤٣﴾ طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ ﴿٤٤﴾ كَٱلْمُهْلِ يَغْلِي فِي ٱلْبُطُونِ ﴿٤٥﴾﴾[الدخان: ٤٣-٤٥]. فهذا أيضاً عذاب في بطونهم يسيغونه. وأما ما دخلت فيه " كاد" ولم يفعل فقولك في الكلام: "ما أتيته ولا كدت"، وقول الله ﻷ في النور: ﴿إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾[النور: ٤٠]. فهذا عندنا والله أعلم: أنّه لا يراها»(١).

فعلى هذا التفسير يجوز في خبر "كاد" المنفية بلفظ الماضي أو المضارع أن يكون مثبتاً، ويجوز أن يكون منفياً، والسياق هو الذي يحدد المراد. وهذا التفسير موافق لما ذهب إليه ابن مالك.

وقال الطبري: «يقول: ولا يكاد يزدرده من شدة كراهته، وهو مسيغه، والعرب تجعل "لا يكاد " فيما قد فعل وفيما لم يفعل، فأما ما قد فعل فمنه

---

(١) معاني القرآن (٧١/٢).

هذا؛ لأنّ الله جل ثناؤه جعل لهم ذلك شراباً، وأما ما لم يفعل وقد دخلت فيه "كاد" فقوله: ﴿إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ﴾[النور: ٤٠] فهو لا يراها»[1].

وواضح هنا أنّ الطبريّ موافق لما ذهب إليه الفراء من جواز الأمرين.

وقال الثعلبي: «"يكاد" صلة، مجازه: ولا يسيغه، كقوله: ﴿لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ﴾[النور: ٤٠]، أي: لم يرها. قال ابن عباس **ب**: "لا يجيزه"»[2].

وقال الواحديّ: «قال المفسرون في هذه الآية: يتحسّاه ويشربه بالجرع لا بمؤة واحدة؛ لمرارته. وقالوا: "يكاد" صلة، المعنى: ولا يسيغه، كقوله: ﴿لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ﴾[النور: ٤٠]، أي: لم يرها. قال ابن عباس: "لا يجيزه"»[3].

فالثعلبيّ وتلميذه الواحديّ في تفسير هذه الآية جعلا خبر "يكاد" المنفية بلفظ المضارع منفياً. وهو قول موافق لمن قال من النحاة: إنّ خبر "يكاد" المنفية بلفظ المضارع منفيّ. إلا أنهما خالفا النحاة في تعليل ذلك، فظاهر عبارتهما أنّ السبب في ذلك: كون "يكاد" زائدة، فتسلّط النفي على الخبر. والذي عليه النحاة: أنّ السبب هو كون القرب منفياً يقتضي نفي الفعل.

والقول بزيادة "كاد" منسوب للأخفش، ونقله ابن مالك في التسهيل، كما ذكرت آنفاً.

---

(١) جامع البيان (١٣/٦٢٠).

(٢) الكشف والبيان (١٥/٣٦٤).

(٣) التفسير البسيط (١٢/٤١٥).

وأما تعليل نفي خبر "كاد" المنفية بزيادة "كاد" فلم ينقله أحد من النحاة فيما أعلم.

وقال أبو حيان: «أي: ولا يقارب أن يسيغه، فكيف تكون الإساغة؟ والظاهر هنا انتفاء مقاربة إساغته إياه، وإذا انتفت انتفت الإساغة، فيكون كقوله: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾[النور: ٤٠]، أي: لم يقرب من رؤيتها، فكيف يراها»(١)؟

وقال الألوسيّ: «أي: لا يقارب أن يسيغه فضلاً عن الإساغة... »(٢).

وقال محمد الطاهر ابن عاشور: «ومعنى ﴿لَا يَكَادُ يُسِيغُهُ﴾: لا يقارب أن يسيغه فضلاً عن أن يسيغه بالفعل»(٣).

فتفسير أبي حيان والألوسيّ وابن عاشور موافق لمن قال من النحاة: إنّ خبر "كاد" المنفية بلفظ المضارع منفيٌّ.

ويشكل على هذا التفسير: أنّه جاء في الحديث بأنّه يشربه.

وقد ذكر أبو حيان هذا الإشكال وأجاب عنه فقال: «والحديث جاء بأنه يشربه(٤)، فإن صح الحديث كان المعنى: ولا يكاد يسيغه قبل أن يشربه،

---

(١) البحر المحيط (٤٨٨/١٦).

(٢) روح المعاني (٢٤٩/١٣).

(٣) التحرير والتنوير (٢١١/٦).

(٤) الحديث في جامع الترمذي من حديث أبي أمامة عن رسول الله ٥، قال في قوله: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّاءٍ صَدِيدٍ ﴿١٦﴾ يَتَجَرَّعُهُ﴾[إبراهيم:١٦-١٧]، قال: يقرب إليه فيتكرّهه، فإذا أدني منه شوى وجهه، ووقعت فروة رأسه، وإذا شربه قطّع أمعاءه حتى يخرج من دبره"، الحديث رقم (٢٥٨٣)، (ص:٤١٩)، والحديث ضعفه الألباني في ضعيف سنن الترمذي (٤٧٧).

ثم شربه، كما جاء: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴿٧١﴾﴾[البقرة: ٧١]، أي: وما كادوا يفعلون قبل الذبح»(١).

وقال الألوسيّ أيضاً موجهاً هذا الإشكال: «وقيل: الإساغة: الإدخال في الجوف، والمعنى: لا يقارب أن يدخله في جوفه قبل أن يشربه، ثم شربه، على حدّ ما قيل في قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴿٧١﴾﴾[البقرة: ٧١]، أي: ما قاربوا قبل الذبح. وعبّر عن ذلك بالإساغة لما أنّها المعهودة في الأشربة»(٢).

٣- ﴿وَجَدَ مِن دُونِهِمَا قَوْمًا لَّا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا ﴿٩٣﴾﴾[الكهف: ٩٣].

قال الزمخشري: «لا يكادون يفهمونه إلا بجهد ومشقة من إشارة ونحوها، كما يفهم البكم»(٣).

والزمخشريّ بهذا التفسير يوافق من قال من النحاة: إنّ خبر "كاد" المنفية بلفظ المضارع مثبت ببطء ومشقة.

وقال أبو حيان: «ونفى مقاربة فقههم قولاً، وتضمّن نفي فقههم»(٤).

وأبو حيّان بهذا التفسير يوافق من قال من النحاة: إنّ خبر "كاد" المنفية بلفظ المضارع منفيّ.

---

(١) البحر المحيط (٤٨٨/١٦).

(٢) روح المعاني (٢٤٩/١٣).

(٣) الكشاف (٤٩٨/٢).

(٤) البحر المحيط (٢٥١/١٨).

وقد ذكر أبو حيان تفسير الزمخشريّ وردّه فقال: «وقال الزمخشري: لا يكادون يفهمونه إلا بجهد ومشقة، انتهى. كأنه فهم من نفي "يكاد" أنّه يقع منهم الفهم بعد عسر. وهو قول لبعضهم: إنّ نفيها إثبات، وإثباتها نفيٌ. وليس بالمختار»[1].

٤- ﴿ظُلُمَٰتُۢ بَعۡضُهَا فَوۡقَ بَعۡضٍ إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ﴾[النور: ٤٠].

قال الأخفش: «إذا قلت: "لم يكد يفعل" كان المعنى: لم يقارب الفعل ولم يفعل، على صحة الكلام، وهذا معنى الآية. إلا أنّ اللغة قد أجازت "لم يكد يفعل" وقد فعل بعد شدة، وليس هذا صحة الكلام؛ لأنه إذا قال: "كاد يفعل" فإنما يعني: قارب الفعل، وإذا قال: "لم يكد يفعل" يقول: لم يقارب الفعل»[2].

فالأخفش هنا رجح القول بأنّ خبر "كاد" المنفية منفيٌّ؛ لأنه الأنسب لمعنى الآية، وأشار إلى أنّ "كاد" المنفية في اللغة العربية تكون لإثبات الخبر ببطء وجهد، إلا أنّ هذا المعنى عنده لا يصح في الآية.

وذكر الفراء: أنّ القول بنفي الخبر هنا هو المعنى المناسب للآية، وأنّ القول بإثبات الخبر ببطء وجهد هو الوجه في العربية، فقال في معاني القرآن: «فقال بعض المفسرين: لا يراها. وهو المعنى؛ لأن أقل من الظلمات التي وصفها الله لا يرى فيها الناظر كفه. وقال بعضهم: إنما هو مثل ضربه الله، فهو يراها ولكنه لا

(١) البحر المحيط (٢٥١/١٨).

(٢) كلام الأخفش في تهذيب اللغة للأزهري (٣٢٨/١٠).

يراها إلا بطيئاً، كما تقول: ما كدت أبلغ إليك، وأنت قد بلغت. وهو وجه العربية»(١).

وذكر أنّ من العرب من يجعلها زائدة، بمعنى: أنّ القرب غير مراد، فيتوجه النفي إلى الخبر، فقال: «ومن العرب من يدخل "كاد" ويكاد في اليقين، فيجعلها بمنزلة الظن إذا دخل فيما هو يقين، كقوله: ﴿وَظَنُّواْ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴿٤٨﴾﴾[فصلت: ٤٨]. في كثير من الكلام»(٢).

وقال الزجاج مرجحاً القول بنفي الخبر ومعللاً له: «معناه: لم يرها ولم يكد. وقال بعضهم: يراها من بعد أن كان لا يراها من شدة الظلمة. والقول الأول أشبه بهذا المعنى؛ لأنّ في دون هذه الظلمات لا يرى الكف»(٣).

وقال الطبريّ: «فإن قال قائل: وكيف قيل: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾[النور: ٤٠] مع شدة هذه الظلمة التي وصف؟ وقد علمت أن قول القائل: لم أكد أرى فلاناً، إنما هو إثبات منه لنفسه رؤيته بعد جهد وشدة، ومن دون الظلمات التي وصفت في هذه الآية ما لا يرى الناظر يده إذا أخرجها فيه، فكيف فيها؟

قيل: في ذلك أقوال، نذكرها ثم نخبر بالصواب من ذلك:

---

(١) معاني القرآن (٢/٢٥٥).

(٢) معاني القرآن (٢/٢٥٥).

(٣) معاني القرآن وإعرابه (٤/٤٨).

أحدها: أن يكون معنى الكلام: إذا أخرج يده رائياً لها لم يكد أن يراها، أي: لم يعرف من أين يراها. فيكون من المقدم الذي معناه التأخير. ويكون تأويل الكلام على ذلك: إذا أخرج يده لم يقرب أن يراها.

والثاني: أن يكون معناه: إذا أخرج يده لم يرها، ويكون قوله: ﴿لَمْ يَكَدْ﴾ في دخوله في الكلام نظير دخول الظن فيما هو يقين من الكلام، كقوله: ﴿وَظَنُّواْ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴿٤٨﴾﴾، ونحو ذلك.

والثالث: أن يكون قد رآها بعد بطء وجهد، كما يقول القائل لآخر: ما كدت أراك من الظلمة، وقد رآه، ولكن بعد إياس وشدة.

وهذا القول الثالث أظهر معاني الكلمة من جهة ما تستعمل العرب "أكاد" في كلامها، والقول الآخر الذي قلنا: إنه يتوجه إلى أنه بمعنى: لم يرها قول واضح من جهة التفسير. وهو أخفى معانيه»(١).

والطبريّ في هذا النص يشير إلى أمور مهمة:

أولاً: أنّ الأصل -من جهة استعمال العرب- في خبر "كاد" المنفية أن يكون مثبتاً ببطء وجهد، وما عدا هذا المعنى فهو خروج عن الأصل.

ثانياً: أنّ القول بنفي الخبر له توجيهان:

الأول: أنّ يكون المنفيّ القرب، فيقتضي ذلك من باب أولى نفي الخبر. وهذا ما أراده الطبري من القول الأول.

---

(١) جامع البيان (٣٣٢/١٧).

الثاني: أن يكون المنفيّ الخبر دون القرب؛ لأنّ فعل المقاربة زائد، فلا معنى للمقاربة في الآية. وهذا ما أراده الطبريّ من القول الثاني.

ثالثاً: أنّ الخروج عن المعنى الأصلي للفعل "كاد" المنفية ممكن إذا وجد المسوغ, وهو اقتضاء المعنى. لذا جعل الطبريّ وكذلك الفراء القول بنفي الخبر في الآية هو المعنى المناسب للآية، وإن كان القول بإثبات الخبر ببطء وجهد هو الوجه في العربية.

وقال الثعلبي: «أي: لم يقرب من أن يراها من الظلمات. وقال الفراء: "كاد" صلة، أي: لم يرها، كما تقول: ما كدت أعرفه.

وقال المبرد: يعني: لم يرها إلا بعد الجهد، كما يقول القائل: ما كدت أراك من الظلمة وقد رآه، ولكن بعد يأس وشدة. وقيل: قرب من الرؤية ولم ير، كما يقال: كاد العروس يكون أميراً، وكاد النعام يطير»(١).

وألحظ في هذا النص أمرين:

الأول: أنّه نسب إلى المبرد القول بأنّ معنى "لم يكد": لم يرها إلا بعد الجهد. والذي نص عليه المبرد في "المقتضب" و"الكامل" هو: أنّ "لم يكد": لم يرها ولم يقارب رؤيتها. **قال في المقتضب**: «فأما قول الله ﻷ: ﴿إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ﴾[النور: ٤٠] فمعناه –والله أعلم–: لم يرها ولم يكد، أي: لم يدن من رؤيتها، وكذلك: ﴿مِنۢ بَعۡدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٖ مِّنۡهُمۡ﴾[التوبة:١١٧](٢).

---

(١) الكشف والبيان (٢٩١/١٩).

(٢) المقتضب (٧٤/٣).

وقال في الكامل: «أي: لم يقرب من رؤيتها. وإيضاحه: لم يرها ولم يكد. وكذلك: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ ﴿٤٣﴾﴾[النور: ٤٣]، وكذلك: ﴿كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾ بغير أن. ومن أمثال العرب: "كاد النعام يطير"، و" كاد العروس يكون أميراً، و"كاد المنتعل يكون راكباً"»(١).

والثاني: أنّه ذكر أن "لم يكد" بمعنى: قرب من الرؤية، فجعل نفي القرب إثباتاً للقرب. وهذا لم يقل به أحد من النحاة.

وقال الواحدي: «وهذا اللفظ يحتمل معنيين:

أحدهما: رآها من بعد أن كان لا يراها من شدة الظلمة.

والثاني: لم يرها ولم يكد.

قال الفراء: «والأول وجه العربية، والثاني هو معنى الآية؛ لأنّ أقل من هذه الظلمات التي وصفها لا يرى فيها الناظر كفّه»(٢).

فالواحديّ أجاز في الآية أن تحمل على القولين المشهورين في المعنى الدلالي للفعل "كاد" المنفية بلفظ المضارع. وهو موافق لما ذهب إليه ابن مالك من النحاة.

قال ابن الجوزي: «﴿لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾[النور: ٤٠] فيه قولان:

أحدهما: أنه لم يرها. قاله الحسن، واختاره الزجاج... وكذلك قال ابن الأنباري: معناه: لم يرها البتة؛ لأنه قد قام الدليل عند وصف تكاثف

---

(١) الكامل (٢٥٢/١).

(٢) التفسير البسيط (٢٨٩/١٦).

الظلمات على أن الرؤية معدومة، فبان بهذا أن "يكد" زائدة للتوكيد، وبمنزلة "ما" في قوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ ۝٤٠﴾[المؤمنون: ٤٠].

والثاني: أنه لم يرها إلا بعد الجهد. قاله المبرد. وقال الفراء: وهذا كما تقول: ما كدت أبلغ إليك، وقد بلغت. قال الفراء: وهذا وجه العربية»[(١)].

وألحظ من خلال ما نقله ابن الجوزي عن الأنباري: أنّ من جعل الخبر منفياً في الآية جعل "كاد" زائدة. وهو قول ذكره ابن مالك عن الأخفش وضعفه.

قال الزمخشري: «﴿لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾[النور: ٤٠] مبالغة في لم يرها، أي: لم يقرب أن يراها فضلاً عن أن يراها»[(٢)].

فتفسير الزمخشري هنا يخالف تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَجَدَ مِن دُونِهِمَا قَوْمًا لَّا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا ۝٩٣﴾[الكهف: ٩٣]، حيث قال: «لا يكادون يفهمونه إلا بجهد ومشقة من إشارة ونحوها، كما يفهم البكم».

وهذا يعني: أنّ الوجهين جائزان عنده، والسياق هو الذي يحدد المراد.

قال البغوي: «يعني: لم يقرب من أن يراها من شدة الظلمة. وقال الفراء: "يكد" صلة، أي: لم يرها،... وقيل: معناه قرب من رؤيتها ولم يرها، كما يقال: "كاد النعام يطير"»[(٣)].

---

(١) زاد المسير في علم التفسير (٥/٣٦٧).

(٢) الكشاف (٣/٦٩).

(٣) معالم التنزيل (٦/٥٣).

وألحظ في قول البغوي أمرين:

الأول: أنّ البغويّ جعل خبر "كاد" المنفية منفياً، وأشار بقوله: «لم يقرب من أن يراها من شدة الظلمة» إلى أنّ كاد المنفية هنا ليست زائدة، وأنّ نفي القرب مقصود. وأشار بقول الفراء إلى القول بزيادة "كاد".

والثاني: أنّه ذكر أن "لم يكد" بمعنى: قرب من الرؤية، فجعل نفي القرب إثباتاً للقرب. وهذا لم يقل به أحد من النحاة، وإنما ذكره بعض المفسرين كالثعلبيّ.

وقال ابن عطية: «لفظ يقتضي مبالغة الظلمة، واختلف الناس في هذا اللفظ: هل يقتضي أنّ هذا الرجل -المقدر في هذه الأحوال وأخرج يده- رأى يده أو لم يرها البتة؟ فقالت فرقة: لم يرها جملة؛ وذلك أنّ "كاد" معناها قارب، فكأنه قال: إذا أخرج يده لم يقارب رؤيتها. وهذا يقتضي نفي الرؤية جملة.

وقالت فرقة: بل رآها بعد عسر وشدة، وكاد ألا يراها. ووجه ذلك: أن "كاد" إذا صحبها حرف النفي وجب الفعل الذي بعدها، وإذا لم يصحبها انتفى الفعل»(١).

ثم بعد ذلك عقّب بذكر رأيه في المعنى الدلالي للفعل "كاد"، ففرق بين دخول النفي بعد "كاد" وبين دخول النفي معها، فأوجب وقوع الخبر في الأول، وجوّز احتمال وقوعه وعدمه في الثاني.

---

(١) المحرر الوجيز (١٠/٥٢٣).

فقال موضحاً ذلك: «وهذا لازم متى كان حرف النفي بعد "كاد" داخلاً على الفعل الذي بعدها، تقول: "كاد زيد يقوم" فالقيام منفي، فإذا قلت: "كاد زيد ألا يقوم" فالقيام واجب واقع، وتقول: "كاد النعام يطير"، فهذا يقتضي نفي الطيران عنه، فإذا قلت: "كاد النعام ألا يطير" وجب الطيران له.

فإذا كان حرف النفي مع "كاد" فالأمر محتمل، مرة يوجب الفعل، ومرة ينفيه، تقول: "المفلوج لا يكاد يسكن"، فهذا كلام صحيح تضمن نفي السكون، وتقول: "رجل متكلم لا يكاد يسكت"، فهذا كلام صحيح يتضمن إيجاب السكون بعد جهد ونادراً، ومنه قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ٧١﴾[البقرة: ٧١]، نفيٌ مع "كاد" تضمن وجوب الذبح، وقوله في هذه الآية: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾[النور: ٤٠] نفيٌ مع "كاد" يتضمن في أحد التأويلين نفي الرؤية، ولهذا ونحوه قال سيبويه /: "إنّ أفعال المقاربة لها نحو آخر"، بمعنى: أنها دقيقة التصرف»(١).

وجواز الوجهين في خبر كاد المنفية بدخول حرف النفي معها مذهب قال به بعض المفسرين. وهو مذهب نحويّ قال به ابن مالك.

وأما حكم "كاد" إذا دخل حرف النفي على الفعل بعدها فلم أقف على أحد من المفسرين أو النحاة نبّه على هذا الحكم. وهذا الحكم يقتضي أنّ

---

(١) المحرر الوجيز (٥٢٣/١٠).

"كاد" المثبتة ليس خبرها منفياً على الإطلاق كما قرره النحاة، بل قد يجب أن يكون مثبتاً إذا دخل حرف النفي على الفعل الذي بعد "كاد".

والذي يظهر لي: أنّ العلة في وجوب وقوع الخبر إذا دخل حرف النفي على الفعل الذي بعد كاد هو أنّ الأصل في خبر "كاد" المثبتة أن يكون منفياً، فإذا دخل عليه حرف النفي أثبته؛ لأنّ نفي النفي إثبات.

وقال أبو حيان في تفسير الآية: «والمعنى هنا: انتفاء مقاربة الرؤية، ويلزم من ذلك انتفاء الرؤية ضرورة»(١).

وضعّف القول بزيادتها والقول بأنه يراها بعد عسر فقال: «وقول من اعتقد زيادة "يكد" أو أنه يراها بعد عسر ليس بصحيح، والزيادة قول ابن الأنباري، وأنه لم يرها إلا بعد الجهد قول المبرد والفراء»(٢) ، ثم نقل تفصيل ابن عطية المذكور آنفاً في دلالة "كاد" ولم يعلق عليه.

وقال ابن عادل مؤيداً القول بنفي خبر "كاد" المنفية في الآية: «واعلم أنّ خبرها إذا كانت هي مثبتة منفيّ في المعنى؛ لأنها للمقاربة، فإذا قلت: " كاد زيد يفعل" كان معناه: قارب الفعل إلا أنه لم يفعل، فإذا نفيت انتفى خبرها بطريق الأولى؛ لأنه إذا انتفت مقاربة الفعل انتفى هو من باب أولى، ولهذا كان قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَنهَا﴾[النور: ٤٠] أبلغ من أن لو قيل: لم يرها؛ لأنّه لم يقارب الرؤية، فكيف له بها»(٣) ؟

---

(١) البحر المحيط (٥٨٨/١٩).

(٢) البحر المحيط (٥٨٨/١٩).

(٣) اللباب في علوم الكتاب (٣٩٥/١).

* * *

٥- ﴿ أَمۡ أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡ هَٰذَا ٱلَّذِي هُوَ مَهِينٞ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ ٥٢ ﴾[الزخرف: ٥٢].

قال الواحديّ: «قوله تعالى: ﴿وَلَا يَكَادُ يُبِينُ ٥٢﴾ قال ابن عباس: «لا يبين الكلام»[(١)].

وما نقله الواحديّ عن ابن عباس يؤيد القول بجواز زيادة "كاد".

وقال ابن عاشور: «ومعنى: ﴿وَلَا يَكَادُ يُبِينُ ٥٢﴾[الزخرف: ٥٢]: ويكاد ألا يبين... »[(٢)].

وهذا التقدير يقتضي أن يكون الخبر مثبتاً؛ لأنّ كاد في هذا التقدير مثبتة، و"كاد" المثبتة خبرها منفيّ، فإذا دخل عليه حرف نفي صار مثبتاً؛ لأنّ نفي النفي إثبات.

* * *

---

(١) التفسير البسيط (٢٠/٥٥).

(٢) التحرير والتنوير (١٠/٢٣١).

رأي الباحث في دلالة «كاد» وحال خبرها

بناء على ما تقدم من دراسة أقوال النحويين والمفسرين، فقد تبين لي ما يلي:

- أنّ دلالة "كاد" في نفسها ترجع إلى الهمّ بالشيء والقرب منه، كما هو ثابت في معاجم اللغة العربية.

- وأما القول بجواز مجيئها زائدة، والقول بمجيئها بمعنى الإرادة، والقول بأن "كاد" المنفية تكون بمعنى الإثبات، فأقوال ضعيفة؛ لمخالفة الأوّلِ أصلَ الكلام، ولعدم معرفة الثاني عند العرب، ولمخالفة الثالث لظاهر الكلمة.

وقول بعض المفسرين بنفي معنى المقاربة من كاد المثبتة في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا ۝٧٤﴾[الإسراء: ٧٤]، بدليل قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ﴾، فلم يركن ولم يقارب الركون لتثبيت الله له، قولٌ لا يُبطل ما اتفق عليه النّحاة، من أنّ "كاد" المثبتة تفيد ثبوت القرب؛ لأنه تفسير غير متفق عليه، فقد أثبت بعض المفسرين القرب في الآية وإن لم يحصل الركون.

فقد قال ابن الجوزي: «أي: هممت وقاربت أن تميل إلى مرادهم».

وقال ابن عطية: «ورسول الله لم يركن، ولكنه كاد بحسب همّه بموافقتهم؛ طمعاً منه في استئلافهم».

- أنّ القول بجواز الأمرين في حكم خبر "كاد" المنفية هو الأقرب إلى الواقع اللغوي، والأبعد عن التكلف، والسياق هو الذي يحدد المراد:

فأما كونه أقرب إلى الواقع اللغويّ، فلنصّ بعض الأئمة على جواز الأمرين في اللغة.

قال الفراء: «والعرب قد تجعل "لا يكاد" فيما قد فعل وفيما لم يفعل»[1].

وقال الطبريّ: «... والعرب تجعل "لا يكاد" فيما قد فعل وفيما لم يفعل»[2].

وأما كونه أبعد عن التكلف، فلأنّ التقيّد بالقول بأنّ خبر كاد المنفية منفيّ يحوج إلى التأويل في مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ ٧١﴾[البقرة: ٧١]؛ لأنهم قد فعلوا.

وكذلك التقيّد بالقول بأنّ خبر كاد ثبت بإبطاء وشدة يتعارض مع ظاهر الآية: ﴿لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ﴾[النور: ٤٠] الذي يقتضي أنّ خبر "كاد" المنفية هنا منفياً؛ لأنّ أقل من الظلمات التي وصفها الله لا يرى فيها الناظر كفه.

-وتبيّن لي أنّ مجيء خبر "كاد" المنفية مثبتاً ببطء وشدة هو أظهر معانيها في الاستعمال اللغويّ، بنصّ الإمام الطبري. بل إنّ أصحاب اللغة اقتصروا عليه كما بينت في التمهيد، فينبغي حمل الكلام عليه، إلا إذا اقتضى المعنى أن يحمل على نفي الخبر فيقال به، كما فعل الفراء والطبري في قوله تعالى: ﴿لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ﴾[النور: ٤٠].

(١) معاني القرآن (٧١/٢).

(٢) جامع البيان (٦٢٠/١٣).

وبناء على ما تقدم، فيمكن وضع قاعدة في دلالة "كاد" وحال خبرها كالتالي:

الفعل "كاد" بلفظيه الماضي والمضارع له حالتان:

الأولى: أن يكون مثبتاً، فالقرب ثابتٌ، والخبر منفيّ، إلا إذا دخل حرف النفي على الخبر فيكون مثبتاً.

الثانية: أن يكون منفيّاً، فالقرب منفيٌّ، ويجوز في الخبر أن يكون ثابتاً ببطء، ويجوز أن يكون منفياً، والسياق هو الذي يحدد المراد. والله أعلم.

* * *

الخاتمة

أهم النتائج التي توصل لها البحث:

- **حدد البحث** محل النزاع بين النحاة في دلالة "كاد"، وهو حكم خبر كاد المنفية، وحدد كذلك أربعة أقوال في حكم خبر "كاد" المنفية:

الأول: أنها في هذه الحالة تفيد نفي الخبر، فقولنا: "ما كاد زيد يقوم" بمعنى: لم يقم.

الثاني: أنّها في هذه الحالة تفيد إثبات الخبر ببطء، فقولنا: "ما كاد زيد يقوم" بمعنى: أنّه قام ببطء وعسر.

الثالث: أنها في هذه الحالة تفيد نفي الخبر، وقد تفيد إثباته ببطء.

الرابع: التفريق في هذه الحالة بين المضارع والماضي، فنفي المضارع نفي للخبر، ونفي الماضي إثبات للخبر.

- **حدد البحث** أمرين يمكن ادعاء الاتفاق عليهما عند النحاة:

الأول: كون معنى "كاد" -وهو القرب- مثبت في الإثبات، ومنفي في النفي.

الثاني: نفي خبر "كاد" المثبتة.

بين البحث أنّ القول بأنّ "كاد" في الإثبات تدل على الإثبات وفي النفي تدل على النفي، والقول بأنها في الإثبات تدل على النفي، وفي النفي تدل على الإثبات قولان صحيحان باعتبارين مختلفين:

فأما الأول: فباعتبار أنّ الإثبات والنفي يتعلقان بمعنى كاد، وهو القرب، فإثبات كاد إثبات للقرب، ونفيها نفي للقرب

وأما الثاني: فباعتبار أنّ الإثبات والنفي يتعلقان بالخبر، فيكون المعنى: نفي "كاد" إثبات للخبر، وإثبات "كاد" نفي للخبر.

– **بيّن البحث** أنّ أقوال المفسرين متفقة مع النحاة في محل النزاع، وهو حكم خبر "كاد" المنفية، فمنهم من يرى أنها لنفي الخبر، ومنهم من يرى أنها لإثبات الخبر ببطء وعسر، ومنهم من أجاز الوجهين، وأغلب المفسرين على جواز الوجهين. ولم أقف على أحد من المفسرين فرّق في الحكم بين "كاد" المنفية بلفظ الماضي و"كاد" المنفية بلفظ المضارع.

– **بيّن البحث** أنّ بعض المفسرين خالف ما اتفق عليه النحاة من أنّ كاد المثبتة تفيد إثبات القرب، فقد نفى بعض المفسرين في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا ﴿٧٤﴾﴾[الإسراء: ٧٤] مقاربة الركون، مع أنّ "كاد" مثبتة، وهي في هذه الحالة تقتضي ثبوت مقاربة الركون، إلا أنّ بعض المفسرين أخرجوها هنا عن دلالتها اللفظية لقرينة دلت على ذلك، وهي قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ﴾. فلم يركن ولم يقارب الركون؛ لتثبيت الله له.

– **بيّن البحث** أنّ بعض المفسرين خالف ما اتفق عليه النّحاة من أنّ نفي كاد نفي لمعنى المقاربة، وإثباتها إثبات لمعنى المقاربة، فجعلوا "كاد" المنفية بمعنى كاد المثبتة.

ومن أمثلة ذلك:

قول الطبري: «ويعني بقوله: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ ٧١﴾[البقرة: ٧١] أي: قاربوا أن يدعوا ذبحها ويتركوا فرض الله عليهم ذلك».

وقول محمد الطاهر ابن عاشور في قوله تعالى: ﴿لَّا يَكَادُونَ يَفۡقَهُونَ قَوۡلٗا ٩٣﴾[الكهف: ٩٣]: «أي يكادون ألا يفقهوا حديثاً».

وقول البغوي في قوله تعالى: ﴿لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ﴾[النور: ٤٠]: «... وقيل: معناه: قرب من رؤيتها ولم يرها، كما يقال: كاد النعام يطير».

- **قيّد بعض المفسرين ما أطلقه النحاة** من أنّ نفي كاد نفي لمعنى المقاربة، وإثباتها إثبات لمعنى المقاربة بشرط عدم دخول حرف النفي على الخبر، فإن دخل عليه مثل: "كاد زيد ما يقوم" فإنّ الخبر حينئذٍ واجب الوقوع.

- **رصد البحث** ثلاثة معان لكاد ذكرها المفسرون ولم يذكرها النحاة، وهي:

١- مجيئها بمعنى الإرادة، كقولهم في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخۡفِيهَا﴾[طه: ١٥]: "أكاد" بمعنى: أريد.

٢- مجيء "كاد" المنفية بمعنى المثبتة، فيكون معنى "ما كاد زيد يقوم": قرب من القيام ولم يقم.

٣- مجيء "كاد" المثبتة في بعض الآيات بمعنى نفي المقاربة. وبه قال أبو حيان والألوسي والطاهر ابن عاشور في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا ﴿٧٤﴾﴾[الإسراء: ٧٤].

- **رصد البحث** من خلال التفسير القرآني مجيء خبر "كاد" المثبتة مثبتاً إذا دخل حرف النفي عليه، فيكون معنى "كاد زيد ما يقوم": ثبت قيامه. قاله ابن عطية.

- **رصد البحث** معنى اشتهر عند المفسرين ولم يشتهر عند النحاة، بل ذكره ابن مالك وضعفه، ولم أقف على من ذكره ممن سبقه من النحاة، وهو مجيئها: زائدة.

- **رصد البحث** من خلال كلام بعض المفسرين تعليلاً لكون خبر "كاد" المنفية مثبتاً، وهو أنّ قولنا: "ما كاد زيد يقوم" على تقدير: كاد زيد ما يقوم، فـ"كاد" باعتبار الأصل: مثبتة، وخبر المثبتة منفيّ، فلما دخل حرف النفي على الخبر المنفي معنى دل على الإثبات؛ لأنّ نفي النفي إثبات. وهذا التوجيه لم أقف عليه عند النحاة.

- **رصد البحث** من خلال كلام المفسرين تعليلاً لكون خبر "كاد" المنفية منفياً، وهو أنّ "كاد" حينئذٍ زائدة، فيكون النفي داخلاً على الفعل مباشرة، فيكون منفياً. والذي عليه النحاة ممن قال بنفي خبر "كاد" المنفية هو أنّ "كاد" ليست زائدة، فيكون القرب من الفعل والفعلُ منفيين.

- **تبين بعد البحث** أنّ قضية التأثر والتأثير بين النّحاة والمفسرين في بيان المعنى الدلالي للفعل "كاد" قضية مشتركة بين الفريقين، ولا يمكن التعميم فيها، وقد رصد البحث أربعة أنواع من التأثر والتأثير بين النّحاة والمفسرين، وهي على النحو الآتي:

النوع الأول: من النحاة من تأثر بأقوال المفسرين، كابن أبي الربيع، فقد فرق بين "كاد" المنفية بلفظ الماضي و"كاد" المنفية بلفظ المضارع، فقال بإثبات الخبر مع الأول؛ بناء على تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ٧١﴾[البقرة: ٧١] أي: وقد فعلوا. ونفي الخبر مع الثاني؛ بناء على تفسير قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾[النور: ٤٠] أي: لم يرها.

النوع الثاني: من المفسرين من تأثر بما قرره النحاة وترجح عنده، كالبيضاويّ وأبي حيان في تفسيره، وكذلك الألوسي، فبنوا تفسيرهم للفعل "كاد" في جميع القرآن على ما ترجح عندهم من أنّ خبر "كاد" المنفية منفيٌّ، فالتزموا بهذا المعنى حتى في الآيات التي ظاهرها يخالف هذا المعنى، فقاموا بتأويلها بحيث تستقيم مع المعنى الراجح عندهم.

النوع الثالث: من المفسرين من لم يخرج عن أقوال النحاة، ولكنّه لم يتقيد بواحد منها، بل نظر الى المعنى المناسب لسياق الآية فأثبته، كالزمخشريّ، حيث قال في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾: «مبالغة في لم يرها، أي: لم يقرب أن يراها فضلاً عن أن يراها».

وقال في قوله تعالى: ﴿وَجَدَ مِن دُونِهِمَا قَوْمًا لَّا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا ٩٣﴾[الكهف: ٩٣]: «لا يكادون يفهمونه إلا بجهد ومشقة من إشارة ونحوها، كما يفهم البكم».

وهذا يعني: أنّ الوجهين جائزان عنده، والسياق هو الذي يحدد المراد.

النوع الرابع: من المفسرين من لم يتقيد بأقوال النحاة في دلالة الفعل "كاد"، وخرج إلى معان يقتضيها السياق، كالطبريّ في جعله "كاد" المنفية بمعنى: ثبوت القرب، والأخفش في جعله "أكاد" في قوله تعالى: ﴿أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾[طه: ١٥] بمعنى: أريد.

- **تبين بعد البحث** أنّ القول بجواز الأمرين في حكم خبر "كاد" المنفية والسياق هو الذي يحدد المراد هو الأقرب إلى الواقع اللغوي، والأبعد عن التكلف.

- **وتبيّن كذلك** أنّ مجيء خبر "كاد" المنفية مثبتاً ببطء وشدة هو أظهر معانيها في الاستعمال اللغويّ بنصّ الإمام الطبري.

- **وظهر لي**: أنّ القول بجواز مجيئها زائدة، ومجيئها بمعنى الإرادة، أو أن تكون "كاد" المنفية بمعنى الإثبات ضعيف؛ لمخالفة الأول أصل الكلام، ولعدم معرفة الثاني عند العرب، ولمخالفة الثالث لظاهر الكلمة.

- **وتبين لي** أنّ قول بعض المفسرين بنفي معنى المقاربة من كاد المثبتة في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا ٧٤﴾[الإسراء: ٧٤] بدليل قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَاكَ﴾[الإسراء: ٧٤] فلم يركن ولم يقارب الركون لتثبيت

الله له قولٌ لا يُبطل ما اتفق عليه النحاة من أنّ "كاد" المثبتة تفيد ثبوت القرب؛ لأنه تفسير غير متفق عليه.

- إمكانية وضع قاعدة -بناء على القول الراجح- في بيان المعنى الدلالي لـ"كاد" كالتالي:

الفعل "كاد" بلفظيه الماضي والمضارع له حالتان:

الأولى: أن يكون مثبتاً، فالقرب ثابتٌ، والخبر منفيّ، إلا إذا دخل حرف النفي على الخبر فيكون مثبتاً.

الثانية: أن يكون منفيّاً، فالقرب منفيٌّ، ويجوز في الخبر أن يكون ثابتاً ببطء، ويجوز أن يكون منفياً، والسياق هو الذي يحدد المراد.

والله أعلم.

* * *

ثبت المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم.

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان، تحقيق: رجب عثمان محمد، الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٣- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، لأبي السعود، وضع حواشيه: عبد اللطيف عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٤- أمالي ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة.

٥- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، للقاضي ناصر الدين البيضاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨هـ.

٦- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق: موسى العليلي، وزارة الأوقاف، العراق.

٧- الأضداد، لمحمد بن القاسم الأنباري، تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، ١٤٠٧هـ.

٨- البحر المحيط في تفسير القرآن العظيم، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: الدكتور عبد المحسن التركي، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ.

٩- البرهان في علوم القرآن، للزركشي، تحقيق: يوسف المرعشلي وجمال الذهبي وإبراهيم الكردي، دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

١٠- البيان في إعراب غريب القرآن، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٤٠٠هـ.

١١- التبيان في تفسير غريب القرآن، لأحمد بن محمد المعروف بابن الهائم، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣ م.

١٢- التحرير والتنوير، لمحمد الطاهر ابن عاشور، دار سحنون للنشر والطبع، تونس.

١٣- التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
١٤- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ.
١٥- التفسير البسيط، لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي، تحقيق: محمد بن صالح الواحديّ، العبيكان، الطبعة الثانية، ١٤٣٩هـ.
١٦- تفسير القرآن العظيم، للإمام ابن كثير، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، دار ابن حزم، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
١٧- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، تحقيق: جماعة من الأساتذة، دار السلام، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
١٨- تهذيب اللغة، للأزهري، تحقيق: عبد السلام هارون، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر.
١٩- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد العزيز التركي، دار عالم الكتب، الرياض، ١٤٣٤هـ.
٢٠- جامع الترمذيّ، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، اعتنى به فريق: بيت الأفكار الدولية، عمّان.
٢١- الجمل في النحو، للزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.
٢٢- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
٢٣- ديوان ابن مقبل القيسي، تحقيق: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

٢٤- دراسات في النحو واللغة، للدكتور أحمد مطر العطية، مطابع جامعة الملك سعود.

٢٥- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لمحمود بن عبد الله الألوسي البغدادي، تحقيق: محمد معتز كريم الديب، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ.

٢٦- زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي، تحقيق: محمد عبد الرحمن عبد الله، دار الفكر، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٢٧- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٢٨- شرح الجمل، لابن خروف، تحقيق: سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٢٩- شرح الكافية، للرضي، تحقيق: حسن الحفظي ويحيى مصري، مطبوعات الجامعة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٣٠- شرح المفصل، لابن يعيش، تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية، مصر.

٣١- صحيح البخاري، دار السلام، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٣٢- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ.

٣٣- الفريد في إعراب القرآن المجيد، لابن أبي العز الهمداني، تحقيق: فؤاد علي مخيمر، دار الثقافة.

٣٤- الكامل، لأبي العباس المبرد، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.

٣٥- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، ، دار الفكر، الطبعة الأولى.
٣٦- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، لأبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثّعلبيّ، أشرف على إخراجه: د. صلاح باعثمان ود. حسن الغزالي وأ. د. زيد مهارش وأ. د. أمين باشه، دار التفسير، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ.
٣٧- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.
٣٨- المتَّبَع في شرح اللمع، للعكبري، تحقيق: عبد الحمدي الزوي، جامعة قار يونس، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.
٣٩- مجالس ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، الطبعة الخامسة.
٤٠- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي، تحقيق: الرحالي الفاروق وعبد الله بن إبراهيم الأنصاري والسيد عبد العال السيد إبراهيم ومحمد الشافعي، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ.
٤١- المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، تحقيق: محمد علي النجار، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ.
٤٢- مختصر العين، لأبي بكر محمد الزبيدي الأندلسي، تحقيق: دكتور نور حامد الشاذلي، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
٤٣- المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني، دار المعرفة، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
٤٤- معالم التنزيل، للبغوي، تحقيق: محمد النمر وعثمان جمعة وسليمان الحرش، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
٤٥- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق: عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٤٦- معاني القرآن، للأخفش الأوسط، تحقيق: فائز فارس، دار البشير، الطبعة الثالثة، ١٤٠١هـ.

٤٧- معاني القرآن، للفراء، تحقيق: أحمد نجاتي ومحمد النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٨٠م.

٤٨- معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، ، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٤٩- المقتضب، لأبي العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ.

* * *

III. Documentation:

1. Footnotes should be placed in the footer area of each page respectively..

2. Sources and references must be listed at the end.

3. Sample images of the verified/edited manuscript should be inserted in their respective areas.

4 - Clear pictures and graphs that are related to the research should be included in appendices.

IV. In case the author is dead, the date of his death, in Hijri calendar, is used after his name in the main body ofthe research.

V. Foreign names of authors are transliterated in Arabic script followed by Latin characters between brackets. Full names are used for the first time the name is cited in the paper.

VI: Submitted articles for publication in the journal are refereed by two reviewers, at least.

VII. The modified articlesshould be returned on a CD-ROM or via e-mail to the journal.

VIII. Rejected articleswill not be returned to authors.

IX. Authors are given two copies of the journal and fifteen reprints of their article.

Address of the Journal:

All correspondence should be sent to the editor of the Journal of Arabic Studies:

Riyadh,11432 P.O. Box 5701

Tel: 2582051 - Fax 2590261

www. imamu.edu.sa

E.mail: arabicjournal@imamu.edu.sa

Criteria of Publishing

The Journal of Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University for Arabic Studies is a peer reviewed journal published by the Deanship of Scientific Research on UniversityCampus.It publishes scientific research according to the following regulations:

I.Acceptance Criteria:

1.Originality, innovation, academic rigor, research methodology and logical orientation.
2. Complying with the established research approaches, tools and methodologies in the respective disciplines.
3. Accurate documentation.
4. Language accuracy.
5. Previously published submissions are not allowed.
6.Submissions must not be extracted from a paper, a thesis/dissertation, or a book by the author or anyone else.

II.Submission Guidelines:

1. The author should write a letter showing his interest to publish the work, coupled with a short CV and a confirmation that the author owns the intellectual property of the work entirely and that he will not publish the work without a written agreement from the editorial board.

2. Submissions must not exceed 50 pages (A4).

3. Submissions are typed in Traditional Arabic, in 17-font size for the main text, and 14-font size for footnotes, with single line spacing.

4. A hard copy and soft copy must be submitted with an attached abstract in Arabic and English that does not exceed 200 words or one page.